



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 10

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 02 شعبان 1431

الموافق 14 جويلية 2010

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة ص 03

■ عرض ومناقشة نص القانون الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملك الخاصة للدولة.

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم الأربعاء 02 شعبان 1431
الموافق 14 جويلية 2010

بمثابة تظن جماعي للتحدّي إلى الأزمة الغذائية التي عشناها والتي أظهرت ضرورة التكفل بقوة وتسخير كل قدراتنا الطبيعية والمادية والبشرية لتحسين أمننا الغذائي الذي ربطناه بتقوية سيادتنا الوطنية؛ هذا كان انطلاقاً في التوجه العام وشرعنا في تطوير عدة بنود من هذا التوجيه الفلاحي ومن بينها البند 17 الذي كان قد فصل في سؤال طرح منذ مدة، هل أو ما مصير الأملاك الخاصة للدولة أو بالأحرى الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة؟ وكيف تسيير؟ كان الفصل في هذا الأمر في قانون 2008 وقد أكد عليه عدة مرات من طرف فخامة رئيس الجمهورية أي أن هذه الأرض تبقى ملكاً للدولة وتسيير عن طريق الامتياز أي عن طريق امتياز واضح، وإذا تابعتم معنا فمنا المصادقة على قانون 2008 كل تصريحات فخامة الرئيس كانت دائماً تؤكد على هذا الطرح والفصل وهو أمر هام لأنه موقف منحنا الأرضية لكي نتطرق لعملية تحسين تسيير هذه الأملاك أي أملاك الدولة، إذا المبدأ الأول الذي جاء في القانون المعروف أمامكم وأنا لا أريد أن أقرأ النص عليكم فهو متواجد بين أيديكم ولكن أتطرق إليه بطريقتي الخاصة المبنية على بعض المبادئ وبعض الأمور الأخرى سأقدمها بطريقة براغماتية نريد من خلالها حل بعض المشاكل المطروحة ميدانياً.

قمنا بعمليات التشخيص، التحليل والتقييم ورأيتم حالة الأرض، يجب أن نحسن استغلالها، نجد في بعض الأحيان بعض الأراضي التي لم تستغل إذن كيف نفعل لكي نحسنها؟ المبادئ نلمسها كما قلت كمبدأ أول تبقى الأرض ملكاً للدولة وتسيير عن طريق الامتياز وكمبدأ ثاني أما المبدأ الثالث من ظرف التجربة أن العمل الجماعي المفروض ليست لديه نجاعة ولكن وفي نفس الوقت يتطلب من الدولة أن تتخذ كل التدابير لكي

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الرابعة
والدقيقة الثالثة مساءً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بداية أعتذر عن هذا التأخر الذي نجم عن أسباب طارئة، وبعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تقديم ومناقشة مشروع القانون الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم مشروع القانون المذكور.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: سيدي

رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. إن النص الذي نحن اليوم بصدد مناقشته يعتبر لبنة نوعية جديدة تضاف إلى القانون المتضمن التوجيه الفلاحي الذي صادقتم عليه في جويلية 2008، وتضاف كذلك إلى الجهود المبذولة في ترقية سياسة التجديد الفلاحي والريفي قصد ضمان الأمن الغذائي للبلاد.

أريد أن أذكر بهذه المناسبة أن قانون التوجيه الفلاحي الذي سبق وأن صودق عليه سنة 2008 كان

والإكراهات الموجودة ميدانيا، قيل الإنسان الذي تمنحه حق الامتياز بمثابة منحه الضمانة أمام البنوك لكي تدعمه في فتح قدرات للاستثمار أو تسيير هذه المزارع، قيل من يحصل على حق الامتياز؟ ولما نقول الضمان لا نعني به ضمان الأرض بل الضمان على حق الامتياز؛ ولما نقول إنه ملزم لإقامة شراكة له الحق بإقامة شراكة في إطار منظم تحت مراقبة الديوان الوطني للمراقبة الفلاحية ولا يمكن لهذه الشراكة أن تقوم إلا مع جزائري، وإذا كانوا منظمين في شركة يجب أن يكون معظم الأعضاء جزائريين؛ وقيل هل يمكن لحق الامتياز أن نورثه؟ نجيب بنعم، لكن في إطار مقنن دائما مع مراعاة مبدأ عدم تقسيم هذه الأراضي، نحن نتكلم دائما عن حق الامتياز وفي إطار منظم.

هذه الإجراءات وإضافة إلى ذلك قمنا بتحسينها ونحن في إطار تنصيب الديوان الوطني للأراضي الفلاحية لأن عملية التشخيصات التي قمنا بها ربما هذا التنظيم الذي أعلننا عليه في قانون التوجيه العقاري سنة 1990 لم ينصب بالرغم من أن المرسوم الخاص به صدر سنة 1996 ثم تم تحيينه في أكتوبر 2009 ونحن الآن ومنذ ذلك الوقت نكون في الإطار المسيرة للديوان الوطني للأراضي الفلاحية والهدف منه هو إعطاء عنوان للفلاحين المستغلين لهذه الأراضي لكي يكون مراقفهم والواسطة التي تباشر العمل ما بينهم وما بين مديرية أملاك الدولة والسلطات الأخرى لتسهيل تسيير الأمور في هذا الإطار؛ في نفس الوقت يمكن أن ينزع حق الامتياز هذا، لكن للظروف المنصوص عليها في القانون نفسه تفاديا لكل التجاوزات الممكنة في حالة ما إذا الأراضي انحرفت ولم تستغل وإذا أراد مالكها أو بالأحرى الفلاح أو المستثمر أن يتنازع وهذا ما تنص وتؤكد عليه المادة 28 على ما أظن، قيل هذا هو الإطار الذي ينذر به صاحب الامتياز لمرتين أو ثلاثة قبل أن تتدخل مصالح أملاك الدولة لإلغائه مع العلم أن للمستفيد الحق في الطعن أمام العدالة إذا وجد نفسه مظلوما

تشجع العمل الجماعي.

إذن قيل أن العمل الجماعي إرادي ويكون على سبيل قرار صادر من أشخاص، يمكنهم التعامل مع بعضنا البعض إذن كل الأدوات الموجودة في قانون التوجيه الفلاحي وحتى الأدوات الإدارية والتقنية والمالية والتأطيرية ستعمل في هذا الإطار من جهة يتوجب أن يكون القرار إراديا وفرديا ومن جهة أخرى يجب أن نعمل لكي تستغل هذه الأراضي بطريقة ناجحة.

وفيما يخص المبدأ الرابع نرى أن حق الدائن يتحول إلى حق امتياز وتحدد مدة الاستغلال هذه بأربعين سنة قابلة للتجديد، وبعد دراسة هذا الموضوع إن كانت هناك أسئلة تطرح حول هذا الموضوع، بإمكاننا الإجابة عنها تقنيا، اجتماعيا وسياسيا.

40 سنة، هذا المبدأ الرابع الذي كان وراء كل التدابير المتخذة ومن هذا المنطلق يمكنني أن أوضح أمرا آخر، لما نقول الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة أي الفلاحية منها المستصلحة، المنتجة وغير ذلك، نحن نتكلم على 2.500.000 هكتار من بين 8.500.000 الموجودة على مستوى الوطن والفرق أنها أراضي خاصة.

لما نقول الأراضي الفلاحية ذات الطابع الفلاحي التي يمكن أن تستصلح، هنا نحن بصدد التكلم على 47 مليون هكتار نحتسب فيها الغابات، المراعي المقدر مساحتها بـ 32 مليون هكتار ونحتسب بها 8.5 مليون الموجودة على مستوى الوطن، هذا القانون المتواجد أمامكم لا يتكلم إلا على 02 مليون و 500 ألف هكتار التي كانت أراضي بيد المستعمر المستدمر وكانت تستغل ومرت بأنماط عديدة إلى أن وصلت بقانون 87 - 19 إلى مستثمرات جماعية وفردية والمقترح الآن بعد الفصل بأن هذه الأراضي تبقى ملكا للدولة وكان دائما السؤال المطروح هل تباع أم لا تباع من طرف الدولة ولا تسيير إلا عن طريق الامتياز؟

في مجمل هذه المبادئ فإن الإجراءات الأخرى التي وردت كان هدفها التجاوب ورفع الصعوبات

فيكون ضمن الإجراءات التي ذكرتها قبل قليل، فإن ديوان الأراضي الفلاحية سوف ينصب وكذا مديرياته الجهوية والولائية التي يتم تنصيبها في الشهر القادم أي شهر أوت وسبتمبر لكي تكون فعالة وتجد إطاراتها محضرة بحيث دامت مدة تكوينها 06 أشهر وإن حضورهم أمر إلزامي فإن صادقت على هذا القانون ودخل حيز التنفيذ ستكون الأمور محضرة وفعالة ميدانيا.

في الخلاصة أريد أن أقول إنه في مسيرة الفلاحة أجد أن هذا القانون هام جدا لأنه سيفتح مجالا جديدا، تصرفاته فعالة واقتصادية أكثر ويسمح أن تستغل هذه الثروة السيادية بأحسن ما يمكن وفي إطار اقتصادي أوسع، بالطبع ليس بإمكان هذا القانون أن يكون مثاليا، لما نتكلم عن قانون خاص بالعقار يجب أن نأخذ بعين الاعتبار على الأقل ثلاثة محاور؛ نعيدها فالمحور الأول متعلق بعامل التاريخ والعقار نتيجة والثاني نتماشى مع الواقع كما هو بنظرة واضحة ودقيقة نتيجة التاريخ والتعاملات وفي نفس الوقت يجب أن تبني كل قراراتك على موقف استشارافي ونحن قد تكلمنا عنه في قانون التوجيه الفلاحي، إذ يجب أن تحضر فطنة الجميع والعمل بأكثر دقة وأكثر نجاعة واستغلال أحسن لكل ثروات الوطن لتحسين مستوى أمننا الغذائي.

لا يمكن أن نتنبأ للغد ما سيحصل، إذن هذا العمل وقد لاحظناها وقد قلناها لما وقعت الأزمة سنة 2007 - 2008 وهي تنتقل من دولة إلى أخرى وكما تلاحظون، رأينا دولة تسعى لتشتري أراضي دولة أخرى أو تستغلها أو تعمل بها، وأمس اجتمعوا لعقد اتفاقات كبيرة لـ «بيوكربورون» على مستوى دول كاملة وكل هذا مقابل فراغ في الإنتاج؛ كإنتاج دولي لا يمكنك أن ترى هذا ومن جهة أخرى حينما تنتقل إلى مناطق أخرى أين تجد بها أراضي غير مستغلة أو تحول عن طبيعتها بدون أن يكون تجاه ذلك تحرك، وأظن أن من بين تفتننا الجماعي هذه العمليات التي أتت لطمأنة الناس العاملين، وأنا دائما أقولها: إن عدد الأشخاص الصالحين أكثر من

في هذا الإطار، إذن نعتبر أن هذه الإجراءات وبعد توضيح المبادئ السياسية والقرارات التي اتخذت وخاصة الإعلان بقوة أن الأرض تبقى ملكا للدولة وأنها تسيّر عن طريق الامتياز، وطرحنا هذه الأمور ووجدنا أن هدف كل الإجراءات متمثل في:

(1) الشفافية في التعامل مع هذه الأرض،
(2) وضع ظروف تسمح للأشخاص المتواجدين بالمزارع أن يعملوا بجدية خاصة إذا كان هدفهم نفسه، لكن ومن جهة أخرى لا يمكننا أن نغفل أو نسكت حينما نرى بأن هذه الأراضي غير مستغلة في إطار تحسين أمننا الغذائي ككل.
أظن أنها أمانة جماعية موجودة أمام أناس منحناهم حق الامتياز، إذن بالمقابل يجب أن نعصرن العمل ونجده وفق الظروف المحضرة في القانون والتي تسمح لهم بالقيام بالعمل أحسن مما هو عليه اليوم.

لقد نسيت أن أذكر مبدأ آخر؛ ولا يمكن الأشخاص الذين حصلوا على قطع أراضي بطريقة غير شرعية الاستفادة من هذا القانون، وحسب ما ورد إلينا من طرف وزارة العدالة من معلومات فإنه بالتقريب 11.900 حالة ملفاتها تدرس أمام العدالة من بين 218.000 الموجودة على مستوى المزارع.

فيما يخص الملفات المودعة لدى العدالة فصل في بعضها والذي سوف يطبق عليه القانون والأخرى التي لم يتم الفصل فيها تطبق عليها قرارات العدالة في حينها.

إنها 11.900 من 218.000 حالة موجودة في هذه الأراضي والتي تسيّر بالتقريب 100.000 مزرعة وبالتحديد 96.000 وكذا، إذن أعتبر أن هذه الإجراءات وهذا القانون يسمح لنا بالخروج من وضع كما يقال بالعامية «الذئب حلال، الذئب حرام» نحرر المبادرات ونحرر كل من يريد أن يعمل بطريقة شفافة وفعالة، والظروف موجودة ومهيأة لكي تكون هناك استجابة للنداء العام للوطن لتحسين الأمن الغذائي دائما.

بالطبع الأولوية ممنوحة للأشخاص المطبقين للقانون فإنهم يحصلون على حق الامتياز هذا ويبدأون في مباشرة عملهم به، أما مسألة التأطير

كما استمعت اللجنة في اليوم نفسه إلى عدد من ذوي الاختصاص والخبرة، وفي ضوء المعلومات والمعطيات المقدمة أعدت اللجنة هذا التقرير التمهيدي.

وقبل الخوض في تفاصيل النص الجديد، لابد من الإشارة إلى أن تاريخ إنشاء المستثمرات الفلاحية في الجزائر يعود إلى القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 الموافق 08 ديسمبر 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملak الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، والذي منح للمنتجين الفلاحين حينها الحق في الانتفاع الدائم من مجمل الأراضي المكونة للمستثمرة وامتلاك جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرة ماعدا الأرض.

غير أن هذه التدابير أدت إلى تجاوزات كثيرة انعكست سلبا على الفلاحة عموما والأراضي الفلاحية التابعة للأملak الخاصة للدولة، بشكل خاص، نذكر منها:

- إستغلال الأراضي الفلاحية لأغراض غير زراعية، على غرار إعادة تأجيرها أو تحويلها للعمران، حيث أصبح المنتجون الفلاحيون أشباه ملاك، لهم حق الانتفاع الدائم من ممتلكات معترف بها قانونا.

- حدوث مشاكل داخلية بين أعضاء المستثمرة أدت إلى تقسيمها أو كرائها دون علم السلطات المختصة.

- غياب الرقابة من قبل السلطات العمومية.

- إهمال الأراضي الفلاحية أو التنازل عنها.

وعليه، فإن النقائص المسجلة في هذا القانون كانت وراء مبادرة الحكومة بتقديم مشروع القانون المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملak الخاصة للدولة، الذي يلغي القانون رقم 87 - 19 ويتم القانون رقم 08 - 16 المتضمن التوجيه الفلاحي.

ويهدف هذا النص إلى تغيير نمط تسيير المستثمرات الفلاحية وضبط استغلالها للنهوض بالقطاع الفلاحي وحماية الطابع الفلاحي للأراضي

الطالحين على مستوى الفلاحة والتنمية الريفية، نأخذ هذا بعين الاعتبار ربما الإعلام والاتصال لم يوصلا رسالتنا دائما فعلينا تحسين أدواتنا ولكن نعتبر أن هذا القانون خطوة إيجابية ستجلب الخير للمسيرة الطويلة التي نريدها للتجديد الفلاحي والريفي، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الفلاحة والتنمية الريفية ليقراً على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

تتشرف لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملak الخاصة للدولة، المحال عليها من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 12 جويلية 2010 تحت رقم 10/41.

وبناء على ذلك، وبدعوة من رئيسها السيد محمد

بسايح، عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات في

الفترة ما بين 12 و 14 جويلية 2010 تناولت فيها

بالتحليل والنقاش مضمون النص المحال عليها،

حيث استمعت يوم الثلاثاء 13 جويلية 2010 إلى

عرض قدمه ممثل الحكومة، وزير الفلاحة والتنمية

الريفية، السيد رشيد بن عيسى، بحضور وزير

العلاقات مع البرلمان، السيد محمود خذري، تطرق

فيه إلى أهمية هذا النص الجديد مبرزا التدابير

الجديدة التي تضمنها وأهميتها الكبيرة للقطاع

الفلاحي.

- 2 - مجال تطبيق مشروع هذا القانون،
3 - الإقصاءات من مجال تطبيق مشروع هذا القانون،
4 - تمنح الدولة الامتياز لشخص طبيعي ذي الجنسية الجزائرية لمدة 40 سنة قابلة للتجديد،
5 - مبدأ التعويض عن الأملاك السطحية،
6 - يمنح عقد الامتياز بصفة فردية،
7 - مبدأ تشجيع تجميع الأراضي،
8 - الإدارة المباشرة والشخصية للمستثمرة من المستثمر صاحب الامتياز،
9 - حق الامتياز حق عيني عقاري قابل للرهن،
10 - إعداد عقود الامتياز من طرف إدارة أملاك الدولة،
11 - اتفاقات الشراكة، تخصص حصرا لأشخاص طبيعيين أو معنويين من جنسية جزائرية،
12 - حالات الإخلال بالتزامات هذا القانون،
13 - الفسخ الإداري لحق الامتياز،
14 - مدة تنفيذ الأحكام المتضمنة تحويل حق الانتفاع إلى حق امتياز يكون في أجل لا يتعدى ثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
15 - النقطة الأخيرة، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، يعد الركيزة الحقيقية لسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي في جانب وظيفته لضبط العقار الفلاحي.
- وأشار في الأخير إلى أن هذا المشروع سيكون بمثابة منعرج هام وحاسم في تاريخ الفلاحة في الجزائر وعصرنتها على المدى المتوسط والمساهمة بنسبة معتبرة في تحسين أمننا الغذائي الوطني والتقليص من التبعية الغذائية للخارج.
- 2 - أسئلة وانشغالات اللجنة:
أما فيما يخص الأسئلة والانشغالات وملاحظات اللجنة، فقد انصبت أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة على الأحكام والتدابير التي تضمنها النص، والتي تمحورت أساسا حول النقاط الآتية:

الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتعزيز الإنتاج الفلاحي بشكل يرفع من مستوى الأمن الغذائي.

مناقشة نص القانون

بغية الحصول على المزيد من المعطيات والمعلومات حول الأحكام التي جاء بها نص القانون، فتحت اللجنة نقاشا مع ممثل الحكومة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، وطرحت عليه جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات خلال العرض الذي قدمه أمام اللجنة.

وفيما يلي عرض موجز لمجريات النقاش المذكور:

1- عرض السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ممثل الحكومة:

أكد ممثل الحكومة أن النص الذي نحن اليوم بصده يعد لبنة نوعية جديدة تضاف إلى القانون المتضمن التوجيه الفلاحي، وتضاف كذلك إلى المجهودات المبذولة في ترقية سياسة التجديد الفلاحي والريفي قصد ضمان الأمن الغذائي للبلاد. وأوضح أن هذا المشروع يهدف إلى طمأنة الذين يعملون في إطار القانون، كما يهدف إلى تحرير المبادرات وتكريس الشفافية في التأطير وتشجيع كل الذين هم مجندون لرفع التحدي لتحسين مستوانا الغذائي.

كما أشار إلى أن المشروع يتمحور حول الركائز الأساسية الآتية:

- إبقاء الأراضي الفلاحية ملكا للدولة،
- تكريس نظام الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة،
- إنهاء مبدأ العمل الجماعي المفروض واستبداله بتدابير تحفيزية للعمل المتكامل ما بين المستثمرات بصفة إرادية،

- منح حق الامتياز لمدة أربعين (40) سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية.

وأضاف ممثل الحكومة أن مشروع هذا القانون مبني على خمسة عشر محورا هي:

1 - تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز،

الخلاصة

وفي الختام والخلاصة، يتضح من خلال دراسة نص القانون الذي بين أيدينا أنه جاء لتحديد الإطار التشريعي والآليات التي تحكم الاستغلال الجيد والمحكم للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بهدف تحسين إصلاح حقيقي للهيكل الفلاحية والارتقاء بالقطاع الفلاحي إلى مستوى أفضل، ليلعب دوره الاستراتيجي في التخفيف من التبعية الغذائية والوصول التدريجي إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي، ذلك أن الاستغلال الفعلي والأمثل للأراضي الفلاحية يعد الدعامة الرئيسية لبناء اقتصاد أي دولة.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، لمجلس الأمة، حول نص القانون الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والمعروض عليكم للمناقشة، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على تلاوته التقرير التمهيدي الذي أعدته في الموضوع، ومنتقل إلى الجزء الثاني المخصص لجلستنا والمتعلق بالنقاش العام ومباشرة وبدون إطالة أحيل الكلمة إلى المتدخل الأول وهو السيد خليل رافع.

السيد خليل رافع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الضيوف الكرام.

مثلت الفلاحة في بلادنا عبر العصور قطاعا حيويا واستراتيجيا لكل المنطقة وهذا أمر معروف في التاريخ، عرف أزمات وتقلبات عديدة ومبادرات وإصلاحات ما يقارب عشرة أوامر وقوانين دون أن

- يلاحظ أن دور الديوان الوطني للأراضي الفلاحية لا يمتلك الصلاحيات اللازمة ليتسنى له تأدية مهامه بكل جدية وفعالية بعيدا عن الأساليب البيروقراطية.

- يلاحظ أن الدعم لا يوجه للمستثمرين الفعليين والممارسين المهنيين الحقيقيين.

النقطة الثالثة؛ ألا ترون ضرورة القيام بعملية الإحصاء على مستوى كل ولاية للكشف عن الأشخاص المستفيدين من الدعم ولكنهم لا يخدمون الأرض؟ النقطة الأخيرة؛ ما مصير أصحاب المستثمرات الفلاحية الذين لم يدفعوا إتاواتهم منذ سنة 1987، وهل يقصون من الاستفادة من هذا القانون؟

3- رد السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:

وكان رد السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ممثل الحكومة، في معرض رده عن هذه الانشغالات والتساؤلات المعبر عنها من قبل السادة أعضاء اللجنة، أوضح ممثل الحكومة ما يلي:

- فيما يتعلق بالديوان الوطني للأراضي الفلاحية، فهو جهاز أنشأه القانون رقم 90-25 لإضفاء المزيد من الشفافية غير أنه لا يتخذ قرار نزع ملكية الأراضي في حالة إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته وذلك أن سلطة اتخاذ القرار تعود لإدارة أملاك الدولة، وقد يتدخل الوالي في هذا الأمر.

أما إجابة عن السؤال الخاص بتقديم الدعم للفلاحين الذين يستغلون أراضيهم الفلاحية لأغراض أخرى فقد أوضح السيد الوزير أن هذا القانون جاء ليضع حدا لمثل هذه الممارسات كونه يهدف للاستغلال الحقيقي للمستثمرات الفلاحية.

- وبخصوص عملية الإحصاء بكل ولاية لمعرفة الأشخاص الذين تحصلوا على حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة دون خدمتها، أوضح أن الوزارة قامت بعملية الإحصاء قبل الشروع في إعداد نص هذا القانون.

- أما بشأن عدم دفع الفلاحين لإتاواتهم، أكد أنه سيتكفل بهم في إطار مسح الديون، خاصة الذين استغلوا فعليا أراضيهم وبصفة قانونية.

الإعانة المختلفة للدولة بدون أن ينتج أي شيء؛ من هو المسؤول عن تنامي هذه الفئة؟

2- تبرز النتائج الإيجابية للفلاحة عندما تقلص الدولة أو تقضي بصفة نهائية على الفئة الثانية وتشجع وتؤازر وتساند الفئة الأولى، ولا يتحقق هذا إلا بمجهود الجميع، الإدارة والجمعيات النزيهة المتواجدة بالميدان لا بالمكاتب وممثلي الشعب.

في النهاية، سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي الأمر الإيجابي الذي لاحظته ولمسته من هذا القانون هو الفصل النهائي مع الإيديولوجية الفلاحية فإننا قد خرجنا من التسيير الإيديولوجي للفلاحة وهذا أمر نعتبره إيجابياً.

النقطة الثانية، ولمدة 40 سنة لدي تحفظ أخشى أن يكون له تداعيات وسنرجع إن شاء الله لمواصلة الكلام عنه والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد خليل والكلمة الآن للسيد بوزيد بدعيدة.

السيد بوزيد بدعيدة: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي، الإخوة الضيوف، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يندرج تساؤلي في إطار مشروع نص هذا القانون المعروض علينا للمناقشة والمصادقة والخاص بالتنازل عن طريق الامتياز للأراضي الفلاحية، التابعة لأملاك الدولة.

طبعاً يجب أن نشير إلى توضيح بسيط حول عملية الانتقال من عملية الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز وكيفية ضمان توجيه هذه الأراضي إلى هدفها الحقيقي وهو الاستغلال والاستثمار الفلاحي تفادياً لأخطاء الماضي أين تم تحويل هذه الأراضي عن أهدافها الحقيقية ولم يتم استغلالها في الإطار الفلاحي المطلوب، كيف نضمن الاستفادة أو حق

نذكر المراسيم والتعليمات... إلخ. طرح السؤال: هل هذه القوانين أتت بنتائج إيجابية وهل كان التقييم المرهلي، صحيحاً ونزيهاً لكل هذا العمل التشريعي؟ أين سهل متيجة؟ أين السهول الخصبة للمناطق الشمالية التي أكلتها الخرسانة؟ أين القدرة الشرائية للعامل البسيط حيث أسعار الخضار والفواكه تصل إلى حدود جنونية بصفة مزمنة؟ أين اليد العاملة الفلاحية المؤهلة التي أصبحت تمارس تجارة الأرصفة وتعمل في البناء ونزحت إلى المدن وسكنت في القصدير وعقدت من مشاكل المدن؟ أين كل الكلام عن الاستيراد وتصدير المواد الزراعية؟ أين هي؟ وكم هي الكمية المصدرة التي كانت من قبل وبالتحديد ما بين الستينات حتى السبعينات بحيث كانت كمية معتبرة أي لا بأس بها؟ تبقى الأسئلة مطروحة.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

لا بد إذا أردنا أن نقوم بعمل جيد وبتقييم شامل وكامل ونزيه للوضعية التي توجد بها الفلاحة في بلادنا وهذا من طرف أهل الخبرة والاختصاص النزهاء لإيجاد الحلول الناجعة لهذا القطاع الاستراتيجي إذا أردنا أن نضمن العيش الكريم للأجيال القادمة، لأننا اقتربنا من مرحلة ما بعد البترول، ونرى في السنوات الأخيرة تقليصاً تدريجياً لمشاركة المنتخبين على المستوى المحلي والوطني في تقييم العمل الحكومي، هذا ما سيؤدي لا محالة إلى إبراز هيكل تقني - إداري سيستولي على كل الصلاحيات وهذا ما سيشكل خطراً على المجتمع وتوازن السلطات.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

المشكل في الفلاحة بسيط وهو وجود نوعين من الفلاحين: أولاً، الفلاح الذي يقدر الأرض والمساعدات لتقوية الإنتاج ورفع المردودية والجودة وثانياً، الفلاح المزيف الذي يتأقلم مع كل الحالات وكل القوانين والتنظيمات ليستفيد من

كسب الامتياز للمستثمر الفلاحي الحقيقي؟ مشروع هذا القانون يضبط ويحدد شروط الاستفادة ونراها واقعية ولا يوجد أحسن منها إن تم السهر على تطبيقها، لكن عند القيام بإعادة توزيع بعض المستثمرات الفلاحية أو أراض أخرى لم يتم إدراجها ضمن القانون 87 - 19 لسنة 1987 التوزيع الذي سوف تقوم به الهيئات واللجان الخاصة وهي محددة في هذا المشروع .

سؤالي هل هناك آلية أو آليات مراقبة قوائم المستفيدين من حق الامتياز قبل صدور القرارات النهائية أو عقود مشهورة في المحافظة العقارية؟ لأننا قد تعلمنا من الماضي أن السبب الرئيسي في تحويل هذه الأراضي الفلاحية عن أهدافها هو سوء التوزيع على المستفيدين، إذن نحن نطلب إن كانت هناك آليات أو آلية مراقبة لقوائم قبل القرارات النهائية أو قبل إشهار العقود، لأن الجميع يعلم أن أخطاء الماضي في التوزيع هي السبب في تقديم مشروع هذا القانون وفي حالة وجود تجاوزات في قوائم المستفيدين فكيف تتم المعاملة معها وهل هناك لجنة وطنية تعطي لها صلاحية البت في بعض التجاوزات لأن الأساس هو ضبط القائمة الحقيقية للمستفيدين في القطاع الفلاحي واحترام وتطبيق الشروط الأساسية التي جاء بها مشروع هذا القانون أي قانون الامتياز الفلاحي، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيدة والكلمة للسيد كريم عباوي.

السيد كريم عباوي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والوفد المرافق له،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء هذا

المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية أود وأنا ألتقي في هذا المجلس الموقر وبهذه الوجوه الكريمة، أن أعرب عن شكري لكل من السيد وزير الفلاحة عن عرضه القيم ولجنة الفلاحة عن تقريرها الوافي.

سيدي الرئيس،

إن مشروع هذا القانون الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة جاء ليضع حدا لخروقات وتجاوزات كبيرة وخطيرة يعتبر رهان التجديد، بعث الزراعة من جديد، إطلاق المبادرة وتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية، يحدد شروطا لازمة وغير كافية لرفع نسبة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة إلى المعايير العالمية. إن المشكل الأساسي، سيدي الرئيس، لا يكمن فقط في إنشاء الدواوين وإصدار القوانين ولكنه يكمن في التطبيق الفعلي والفعال لتطبيق القوانين بتوفير الوسائل اللازمة وتحضير وتكوين الموارد البشرية الكافية تبعا للأولويات الاستراتيجية الوطنية وتطبيق التقنيات الحديثة للمراقبة والمتابعة والتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى.

سيدي الرئيس،

إن غياب المراقبة ومتابعة المستثمرات أدى إلى هذا الوضع الذي نعيشه حاليا وإنجاح تطبيق هذا القانون وحتى لا يبقى في صيغته النظرية فإنه يتطلب جملة من التدابير الميدانية والإجراءات التطبيقية والقانونية التي دونت البعض منها في رؤوس الأقسام التالية والتي نحبذ إدراجها في النصوص التنظيمية.

1- توفير الإمكانيات المادية والبشرية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية للقيام بمهامه على أكمل وجه، بتزويده بكل الوسائل الحديثة للرقابة والمتابعة والتكوين الملائم وتطبيق التقنيات الحديثة وأذكر على سبيل المثال لا الحصر نظام

قضائي خلال فترة هذا النزاع بإشراكها في تحقيق هدف الأمن الغذائي.

9 - ضرورة وضع ترتيب تشريعي يرمي إلى تنظيم حماية الأراضي الفلاحية وطابعها الإنتاجي بشكل فعال من أجل ضمان أمن وديمومة التنمية الفلاحية وذلك بواسطة تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية وتوضيح الشروط المطبقة على التحويلات العقارية وبتحديد المعايير المطبقة على عملية تجميع الأراضي وتفادي التشتيت والنظرة الاجتماعية لفلاحة عصرية وللتذكير هنا فإنه ما يقارب 591967 مستثمرة لا تتعدى مساحة كل واحدة منها 05 هكتارات والهكتار الواحد بالنسبة لـ 167180 مستثمرة.

10 - العمل على تكوين إعلام اقتصادي وقطاعي فعال لتجنب تضارب الآراء في موضوع واحد. أختتم، سيدي الرئيس، ببعض الأسئلة:

السؤال الأول: تقدر نسبة استصلاح الأراضي الفلاحية ببلادنا 20% وما يقارب 09 مليون هكتار من مجموع 47 مليون هكتار قابلة للاستثمار أي بمعيار 0.25 هكتار صالحة للزراعة لكل سكان سنة 2010 وهو رقم بعيد عن المعايير العالمية ولا تتعدى مساحات المستثمرات الفلاحية الخاضعة لأحكام القانون رقم 87 - 19 ما يعادل 2.5 مليون هكتار تجسد ملكية الدولة، وعليه فإن النقاش الدائر لا يعني ما يعادل 5.5% من الحظيرة الفلاحية هذه النسبة بإمكانها في الظروف الملائمة والمثلى أن تساهم في نصف الإنتاج الفلاحي بمقدار 20 مليار دولار، سؤالي ماهي السبل والوسائل الأخرى التي ترونها، سيدي الوزير، مناسبة لتنمية وإحياء ورفع نسبة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة إلى المعايير العالمية، لاسيما وأن هذه النسبة في تراجع من سنة إلى أخرى؟

السؤال الثاني: إن طبيعة الملكية في العقار الفلاحي ونمط الاستثمار في المستثمرات الفلاحية بالطرق السابقة وعدم الامتثال إلى القوانين أثار سلبا على إنتاجية القطاع وحال دون تخصيص أمثل للموارد الفلاحية ومنع تراكم الرأسمال المناسب ولم يسمح بنشوء رصيد مالي أولي يمكن من الإقلاع الفلاحي،

المعلومات الجغرافي والنظام المتعدد الأهداف للتصدي لظاهرة التحويل غير الشرعي لطبيعة العقار الفلاحي واسترجاع الأراضي الفلاحية غير المستغلة وإعادة تثمينها بدلا - سيدي الوزير - من إدراجها في المشاريع السكنية وذات المنفعة العامة.

2 - نقل مسؤولية تحقيق نتائج ما أمكن إلى المستويات التنفيذية الدنيا وإلى مستويات المديرات الولائية على أن يتم ردها - السيد الوزير - بالصلاحات الإدارية اللازمة لتوظيف الموارد المطلوبة.

3 - عدم مركزية اتخاذ القرارات لتقوية المساءلة في المستويات الإدارية الدنيا وإشراك المعنيين بالقانون لاسيما في النصوص التنظيمية والسماع لانشغالاتهم وعدم تجاهل الشركاء الفعليين.

4 - إضفاء المزيد من الحماية الكافية واللازمة للأراضي الفلاحية بصياغة دفتر الشروط الخاص بالعقود المتعلقة باستغلالها وذلك بإدراجها في شكل نموذجي وإثرائه بالمستجدات الراهنة حتى يتضمن استغلالها في طابعها الأصلي.

سيدي الوزير،

دفتر الشروط هذا يجب أن يحوي أيضا كل ما يرفع من مردود المستثمرة كمعيار للتقييم وحفز البحث الفلاحي في مجالات محددة مثل تحسين البذور وتقنيات التهجين وإنتاج الأسمدة.

5 - تحيين أحكام إثبات وانتقال الحيازة في القانون المدني تماشيا مع النصوص التشريعية.

6 - تحديد وجرد كل الأراضي القابلة للاستصلاح قصد تصنيفها وفق شروط وأدوات التوجيه الفلاحي.

7 - تحسيس المواطنين - سيدي الوزير - والملاك العموميين بأهمية عملية مسح الأراضي العام وإشراكهم في تسديدها بإرشادهم بإجراءاتها وبطرق الطعن الإدارية القضائية.

8 - تفعيل العمل بالآليات والأحكام القانونية التي تمكن الدولة من التدخل قصد استغلال الأراضي الفلاحية الخاصة المهجورة أو التي هي محل نزاع

نحو الاكتفاء والتصدير، فعملاً بمبدأ القول للمحسن أحسنت من باب الإشادة والتشجيع، وللمسيء لقد أسأت من باب التنويه فلا يسعني إلا أن أتقدم بتحية تقدير وإجلال إلى معالي الوزير وإلى كل طاقمه على هذه النتائج الأولية عسى أن تكون مستثمرة ويقتدى بها في القطاعات الحساسة الأخرى. ذلكم - السيد الرئيس - نص مداخلتي، أشكر الجميع على حسن الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكراً للسيد كريم عباوي والكلمة الآن للسيد لخضر سيدي عثمان.

السيد لخضر سيدي عثمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. معالي السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة، معالي السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي، السيدات والسادة الحضور، رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أود أن أهنئ الشعب الجزائري كافة بمناسبة العيد الوطني للاستقلال والشباب، كما أهنئ الفريق الوطني على مشواره الحافل بالبطولات وهذا ليس بغريب على أبناء الجزائر الذين أدوا الدور البطولي وأن يكونوا خير خلف لخير سلف، كما أوجه التحية لكل الطاقم الفني والإداري على ما قدموه من مجهودات جبارة لأن تكون راية الجزائر عالية بجنوب إفريقيا، كما أهنئ بناتنا وأبناءنا الذين نجحوا في شهادة البكالوريا.

سيدي الرئيس،

معالي وزير الفلاحة،

لي بعض النقاط والتي تخص القانون رقم 08 - 16 لا سيما المادتان 17 و18 منه، الخاص بالتوجيه الفلاحي وفي بابه الثالث: الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي والخاص بنمط استغلال الأراضي الفلاحية والذي نعتبره روح هذا المشروع

ففي إطار هذه الشروط وكيفيات الاستغلال المدرجة في هذا القانون هل ستظل الدولة - سيدي الوزير - الممول الرئيسي للاستثمار الفلاحي والضامن الوحيد للقروض الفلاحية والرفيق الأصلح للفلاح؟ السؤال الثالث: إن ما يقارب 43% من مجتمع المستثمرات يتراوح أعمارهم ما بين 41 و60 سنة و37% تفوت أعمارهم 62 سنة، كما أن 05% فقط من رؤساء المستثمرات لا تتعدى أعمارهم 30 سنة و86% من رؤساء المستثمرات لا تسمح لهم مؤهلاتهم العلمية دخول عالم المنافسة؛ هل ستصر الدولة - سيدي الوزير - في تسليم عقود الامتياز لهذه الفئة الأخيرة؟ وكيف يتم التعامل معها؟

السؤال الرابع: كيف تحسسون حتى لا أقول ترغمون - السيد الوزير - المستثمرات من استعمال تقنيات البذر المباشر أو الزراعة بلا فلاحه حفاظاً على أراضينا من التصحر والتعرية؟ السؤال الخامس: هل يتم دائماً اللجوء - إنه سؤال مهم سيدي الوزير - إلى الحلول السهلة بالتمادي في إنجاز مشاريع سكنية على أراضي فلاحية مرتكزين على حجة أن هذه الأراضي قد فقدت صبغتها الفلاحية؟ وماهي التعليمات والإجراءات التي اتخذتموها في هذا الشأن؟

السؤال السادس: هل نستطيع أن نعرف - سيدي الوزير - ماهي الولايات التي أبدت استجابة حقيقية لخطط الوزارة؟ سيدي الرئيس،

إن الخطط التي أطلقتها الوزارة والمجهودات المبذولة مؤخراً والإجراءات المتخذة مكن من رفع إنتاج الهكتار من الحبوب إلى مستوى الفائض ودفع بمنتوج الشعير إلى مستوى التصدير وخفض من فاتورة استيراد غبرة الحليب بنسبة 60% خلال السداسي الأول من العام الجاري حسب مصادر وزارة الفلاحة كل هذا أدى إلى خفض الفاتورة الغذائية من 08 مليار دولار في سنة 2008 إلى 05.8 دولار في سنة 2009 مما يبين المرور في هذا القطاع العمليات والإجراءات إلى النتائج ووجود استراتيجية واضحة المعالم للنهوض بهذا القطاع والمضي قدماً

ومثال ولاية بسكرة حي، حيث إنه من 42 محيطا واحد فقط دخل حيز الاستغلال لحد اليوم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

أود أن ألفت انتباهكم إلى مشكل آخر لا يقل أهمية بل يرجع بالفائدة وخاصة في استرجاع الأراضي التابعة للأملاك الخاصة بالدولة والمتمثلة في المزارع النموذجية التي عددها 174 مزرعة على مستوى الوطن، وعلى حد علمي أن 68 منها سوف يتم استغلالها كمشاتل، ولتربية الأبقار وغيرها، أما الباقي من المزارع فهو يتخبط في جملة من المشاكل لا حلول لها إلا بإصدار قوانين وتنظيمات تساعد في النهوض بها من جديد، وإيجاد أين يكمن الخلل.

سيدي الرئيس،

معالي وزير الفلاحة،

يبقى المثال دوما ولاية بسكرة، وبمزرعة الشهيد عمر إدريس النموذجية، والتي كانت في وقتها مضرب مثال في الإنتاج إلا أنها اليوم أصبحت مجرد أطلال مع العلم أنها تتربع على مساحة تفوق 12 ألف هكتار بكل التجهيزات اللازمة وطبقت فيها جميع السياسات للنهوض بها إلا أنها باءت بالفشل.

لذا أصبح لزاما علينا إيجاد صيغ قانونية جديدة تتماشى وفق هذا المشروع كإعادة إدماجها في الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ومن ثم وضع نصوص تنظيمية مع دفتر شروط يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة أو كل مزرعة على حدة لتعود بالفائدة على الوطن والمواطن.

سيدي الرئيس،

في الأخير أود أن أتقدم لمعالي الوزير بكل الشكر والعرفان ومن خلاله لكل العاملين في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية على المجهودات المبذولة من أجل النهوض بالقطاع وعصرنته ليواكب الدول المتطورة في هذا المجال ولا يتأتى هذا إلا بإعادة النظر في بعض النصوص القانونية وتحيينها وخير دليل هو هذا المشروع الطموح الذي يحرص على توضيح

الذي نحن بصدده مناقشته والمصادقة عليه.

1- بالنسبة للأراضي التي استصلحها المستفيدون عن طريق (PFA) وخاصة في المناطق الجنوبية، أود أن أطلعكم معالي الوزير بأن الاستصلاح بهذه الصيغة ناجح بنسبة كبيرة، وأنتم على علم بذلك ومن الأسباب الجوهرية في نجاحها هو أن استفادة الفلاح لا تتعدى 05 هكتارات، وبالتالي يستطيع التحكم فيها واستغلالها أحسن استغلال وعلى سبيل المثال في ولاية بسكرة قبل صدور قانون الاستصلاح لا تتعدى مساحة الأراضي الفلاحية 18 ألف هكتار وبعد صدوره الآن تفوق 120 ألف هكتار، ومع ذلك يعاني الفلاح من إشكال يتمثل في عدم التنازل لهم وخاصة بعد صدور قانون التوجيه الفلاحي بتاريخ 16/08/2008 وينتظرون النصوص التنظيمية التطبيقية لشروط وكيفيات منح الأراضي للاستصلاح التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهنا نطرح السؤال التالي:

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إن المحيطات التي تم استصلاحها عن طريق الامتياز، وتم توزيعها وفق التشريع المعمول به، تبقى هاجسا وحملا ثقيلًا على عاتق الدولة كما هو الشأن على المستفيد.

إذ أنشئ بولاية بسكرة ما يقارب 42 محيط امتياز لا يقل الواحد منها عن مساحة 50 هكتارا وكم من الأموال استهلكت والتي تفوق 400 مليار سنتيم إلى جانب القوانين والتنظيمات المسيرة لها وخاصة التي تؤهل المستفيدين منها إلا أنها لم تدخل حيز الإنتاج إلى يومنا هذا.

فلذا، معالي الوزير، نطلب من سيادتكم إعادة النظر في طريقة التنظيم الخاصة بالتوزيع، والتي لم تعط نتائج وخاصة في الشطر المتعلق بأولوية الاستفادة.

لذا نقترح إعادة هيكلة المحيطات، ويكون الإعلان عن الاستفادة مصحوبا بدفتر شروط يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة على حدة بدلا من التوزيع عن طريق اللجان ويبقى حبرا على ورق،

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم.

في البداية يجدر بنا القول إن هذا القانون الرامي إلى تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة جاء متلائماً مع أحكام الدستور في فصله الثالث المتعلق بالدولة والذي يعتبر بأن الملكية العامة هي ملك المجموعة الوطنية وأن هذه الأملاك المحددة والمسيرة قانوناً تابعة للدولة وجماعاتها المحلية والواردة في المواد 17 و 18 من الدستور وأنها تتناسب أيضاً مع أحكام الفصل الرابع والمتعلق بالحقوق والحريات، وفي الحقيقة أيضاً عندما نتكلم عن العقار بصفة عامة بما فيه الفلاحي فقد تواجهنا وحوش نائمة تنهض وتناهض كل مسعى أو مبادرة، لكن منذ أن تمت المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي رقم 08 - 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 وكل الشعب والمجتمع الجزائري ينظر ويتطلع إلى ما سوف ينبثق عنه من إجراءات أخرى ذات طابع تنظيمي وتشريعي لكونه حدد سبل ووسائل القطاع الفلاحي وترقيته وضبطه إلى جانب تنظيم مهنته موضحاً في ذات السياق أنماط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الدولة الخاصة والمعنية حصرياً بنظام الامتياز.

سيدي الرئيس،

وإذ جاء هذا القانون الذي هو بين أيدينا لتكملة ومعالجة تلك النقائص التي تجلت في القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 والمتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية ويحدد حقوق المنتجين وواجباتهم، فجاء أيضاً كي يقضي أيضاً على بعض المظاهر التي جاءت كتبعية له من حيث الآثار المترتبة والتي تجلت في الإهمال والتدهور الملحوظ ونقص الفاعلية والنجاعة والعشوائية وحتى بعض أساليب المضاربة والتحايل وهي مظاهر يقرها الجميع مختصين أو غير مختصين وحتى مصالح الوزارة المعنية التي لا أظنها تعارضنا في ذلك ما دام الإقرار موجوداً في عرض الأسباب والسؤال الذي يطرح هنا هو: لماذا

والحد من الاستغلال العشوائي للأراضي الفلاحية، وكذا إضفاء الشفافية في طرق الاستفادة وتأمين المستثمر من جهة وأملاك الدولة من جهة أخرى.

سيدي الرئيس،

نقولها وبكل صراحة، إن وزارة الفلاحة في السابق سادت فيها الفوضى وانعدام التسيير وصرف الأموال الكبيرة دون عمل مضبوط ونتيجة كبيرة، وعمت فيها الفوضى وسوء التسيير في الدعم الفلاحي دون متابعة ميدانية كبيرة.

سيدي معالي الوزير المحترم،

نرى فيكم صاحب الحنكة الكبيرة والتجربة الطويلة في الميدان الفلاحي والتنمية الريفية فالآمال معلقة عليكم لتصحيح الأخطاء والاختلالات الموجودة للنهوض بهذا القطاع الحساس والهام كونه مورداً أساسياً لاقتصادنا ومرجعاً هاماً لمداخيلنا ومصدراً مهماً لأمننا الغذائي.

إن وزارتك التي في الآونة الأخيرة عرفت إنعاشاً كبيراً وعملاً دؤوباً ونشاطاً مستمراً في بعث التنمية الفلاحية في الوطن سيزيد المواطن عموماً والفلاح خصوصاً العمل من أجل الأفضل في فلاحتنا وازدهارها حتى نضمن الاكتفاء الذاتي لوطننا.

وبذلك ومن خلال هذا القانون ستكون الجزائر في منأى ومأمن في المستقبل إن شاء الله خاصة وأنها تزخر بالطاقات البشرية والثروات الطبيعية والخيرات الباطنية.

كما أقول للسيد الوزير إن زيارتكم لولاية بسكرة كانت مفيدة جداً ونشكركم على صراحتكم فأنا أقول لكم إنكم قد استعملتم خطاباً واضحاً وغير مبهم أو غامض ودون اللجوء إلى الشعبية فكان الارتياح يظهر على وجه الجميع ونتمنى لك النجاح إن شاء الله في مهامكم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد لخضر سيدي عثمان والكلمة الآن للسيد عبد الله بن التومي.

القول.

سيدي الرئيس،

وفي هذا الإطار أود أن أطرح جملة من التساؤلات حول مواد القانون:

(1) المادة 12: بما أن الامتياز هو النظام السائد ألا يتعارض ذلك مع إجراءات الرهن مع البنوك بعد ذلك من حيث تحصيل القروض وهل يمنع ذلك فتح باب القرض دون القدرة على استيفائه مما يرهن النشاط الفلاحي في النهاية؟

(2) المادة 16: لماذا لا يحق لشخص واحد أن يحوز حقا واحدا للامتياز ما دما نتكلم عن الحداثة والتنافسية والاقتصاد العصري المبني على هذه الأسس؟

(3) المادة 22: يتعين حسب هذه المادة على المستثمر صاحب الامتياز ممارسة الإدارة مباشرة وشخصيا، فما هي الطرق التنظيمية والإجراءات المتعلقة بها امتثالا أو امتناعا؟

المادة 25: حددت هذه المادة ثلاث حالات يصادفها الوراثة في حالة الوفاة لكن كيف يكون التعامل عند النزاعات وما أكثر حدوثها خاصة إذا ما تعلق الأمر بالعقار؟

سيدي الرئيس،

إن هذا القانون يعتبر تكييفا من نمط استغلال إلى آخر تماشيا مع الأوضاع الجديدة ولذلك نوصي بما يلي:

(1) إذا تكلمنا بداية عن الدستور من جانب الحقوق والحريات فلا بد أيضا الإشارة إليه من حيث الحقوق والواجبات خاصة المادة 62 التي مفادها «على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية»، والمادة 66: «يجب على كل مواطن أن يحمل الملكية العامة ومصالح المجموعة الوطنية ويحترم ملكية الغير».

(2) يجب إرفاق هذا القانون ميدانيا بجملة من العمليات والبرامج التوعوية والتحسيسية من شروحات وإشهار لتمكين الفلاح، في المدة المحددة وهي 18 شهرا، من تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز.

استغرق كل هذا الوقت لإصدار القانون التوجيهي الفلاحي ثم من بعده هذا المقدم بين أيدينا؟ وذلك ما كبد البلاد خلال السنوات الخالية خسائر لا تقدر وهو ما وقف عليه الإحصاء الفلاحي منذ سنة 2001. سيدي الرئيس،

إلى جانب الأسباب السالفة الذكر فإننا نرى أسبابا أخرى جوهرية من شأنها أن تُفعل وتُطور بفضل هذا القانون ولعل أهمها:

1 - الجانب الاقتصادي والاجتماعي: بفضل مناصب العمل التي سوف تنشأ وكذا الموارد المالية التي يُمكن أن تفعل هذا المسار وكذلك بالعمل على تأمين وتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق نسبة نمو مهمة في قطاع الفلاحة يعول عليها على الأقل أن تمكن ذلك التوازن الواجب الوصول إليه في مجال ميزانية الدولة إلى جانب الموارد البترولية، إذ لا يخفى على أحد أن الفلاحة حقل وشريان اقتصادي مهم وأن الحق في التغذية أضحي من جملة حقوق الإنسان وأن في الواقع الاستقلال الحقيقي يستلزم ضمانا للأمن الغذائي لشعبنا وهو الشيء الذي لا يتأتى إلا بشرطين أولهما أن تكون الفلاحة المحرك القوي للاقتصاد وثانيهما الاستغلال الثابت والعقلاني والمتواصل لمجموع المساحات الصالحة للزراعة في بلادنا.

2 - الجانب الروحي والثقافي: بحيث إن العامل في قطاع الفلاحة سوف يحس بالأمان والثقة مما يشجعه على العمل ومن باب أيضا ترسيخ قيمة الأرض وقداستها، كيف لا وثورتنا المجيدة قد جاءت أولا وقبل كل شيء لتحرير الأرض، وأستسمحكم، سيدي الرئيس، هاهنا أن أستحضر قول فخامة رئيس الجمهورية من خلال خطابه الموجه للمجتمعين بالندوة الوطنية حول التجديد الريفي ببسكرة يوم 28 فيفري 2009 حيث قال: «والحقيقة أن الأرض من حيث هي أقدس ما يمتلك عند شعبنا كانت من أكثر الممتلكات الوطنية عرضة لسطو الاستعمار ولهذا السبب بالذات كان من الطبيعي أن تكون في صدارة المجالات التي استعادت الجزائر المستقلة سيادتها الوطنية عليها»، إنتهى

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
السادة الحضور،

إن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته
يكتسي أهمية بالغة وذلك لكونه يرمي إلى حماية
الموارد الطبيعية وعصرنة المستثمرات الفلاحية
وجعل النشاط الفلاحي أكثر مهنية وذلك بتحديد
شروط واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك
الخاصة للدولة.

وقد جاء هذا القانون في الوقت المناسب في ظل
التساؤلات المثارة حول الواجهة التي يكتسيها
المشروع لتحديد مستقبل الأراضي الفلاحية التابعة
لأمالك الدولة وجاءت توجيهات فخامة السيد
رئيس الجمهورية بمثابة البلمس الشافي والكافي
لوضع حد لكافة التساؤلات ولاسيما المغرصة منها.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إن هذا القانون يعتبر إنجازا عظيما في ظل
الجزائر المستقلة لأنه جاء في الوقت المناسب
لتسوية العديد من الحالات والوضعيات العالقة
التي نتجت عن تطبيق قانون 87 - 19 في الميدان
والإشكالات التي نتجت عنه.

ونقول كذلك إن هذا القانون جاء في الوقت
المناسب ليعطي الدعم القوي للفلاح والديناميكية
اللازمة لجعل المستفيد من حق الامتياز ويشعر
بالاستقرار النفسي حول الاستثمار الفلاحي مما
يمكنه من جعل الأرض أكثر عطاء.

كما أن من ميزات هذا القانون أنه يجعل حق الامتياز
ينتقل انتقالا سلسا ما بين المستفيد وفروعه، وفي
الوقت نفسه من يشكل ضمانا وصمام أمان يضع
حدا للتلاعب بالعقار الفلاحي، يجعلنا نجدد شعار
«الأرض لمن يخدمها» بمفاهيم ومعطيات جديدة في
ظل الانفتاح على السوق العالمية والمنافسة الشرسة
في الإنتاج الفلاحي وذلك من أجل الوصول إلى
تحقيق الأمن الغذائي الذي يبقى هدفا منشودا.

وإدراكا منا بحساسية هذا الموضوع كون الفلاحة
عنصرا استراتيجيا والسبيل الوحيد لضمان الأمن
الغذائي، قدمنا هذه الاقتراحات التي يمكن بواسطتها

(3) العمل على استصلاح مزيد من الأراضي
وتوزيعها بمقاييس دقيقة تضمن المصلحة الوطنية
ومن ثمة حماية الأراضي الفلاحية من عوامل التحويل
والتقليص .

(4) تحديد الأتاوات المنصوص عليها في المادة 4
خلال قانون المالية بشكل معقول ومدروس يساير
الوضع الراهن.

(5) مراعاة النزاعات المطروحة على مختلف الجهات
الإدارية والقضائية العمل على تحقيق التناسق
ومتطلبات هذا القانون والإحصاء العام للأراضي.
يجب أن تكون هذه الإجراءات متبوعة بسياسة
صارمة لحماية المنتج الفلاحي المحلي في إطار
ضمان الغذاء وحماية الاقتصاد الوطني وتشجيع
المنتج المحلي.

نتمنى أن يتبع هذا القانون بمشاريع أخرى تتعلق
بالأراضي السهبية والرعية وكذلك مشاريع أخرى
تزيد من تجسيد قانون التوجيه الفلاحي.

أتساءل أيضا ماهو مصير المواطنين الساكنين
في المزارع والذين أصبحوا لا يحوزون على صفة
المالك أو المستغل فيما يعبر عنه بالأمالك السطحية؟
وفي الأخير، كنت أتمنى ألا تقصى فئة أبناء
المجاهدين من الفئات التي لها الأولوية في الامتياز
لكن قد نتفهم الوضع لأن قانون المجاهد والشهيد
لم ينص على ذلك.

أشكركم، معالي الوزير، على جميع الجهودات
المبذولة في القطاع ونحن متيقنون أنها سوف
تؤتي أكلها مستقبلا متمنين لكم التوفيق في مهامكم
ومساعيكم.

شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بن التومي،
والكلمة الآن للسيد مسعود بودراجي.

السيد مسعود بودراجي: بسم الله الرحمن
الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،

أن نثري هذا القانون:

- 1- رفع المساحات الصالحة للزراعة.
 - 2- تحفيز الفلاح المثابر والمقدم للمردود الأكثر بزيادة مدة امتيازته لفترة أطول.
 - 3- معاقبة أصحاب المستثمرات الفلاحية المهمة بدون زرع وحرث إلى عقوبات تصل إلى حد نزعها من أصحابها وإرجاعها إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
 - 4- رسم خطة للسقي للحفاظ على هذه المستثمرات الفلاحية من خلال التغييرات المناخية لكون الماء أهم عامل في الفلاحة من خلال استغلال أمثل للموارد المائية.
 - 5- تسجيل النقص في التأيير المالي والبشري على مستوى الإدارات المحلية المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة الفلاحية ميدانيا ومحاولة تداركه.
 - 6- الإشادة بالدور الذي تلعبه مختلف التنظيمات الفلاحية والفاعلة في الساحة الوطنية كالدواوين الفلاحية والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين لتطوير القطاع.
 - 7- تشجيع البحث العلمي في المجال الفلاحي على العمل في تفعيل مجال البحث التطبيقي لضمان نتائج إيجابية بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة.
 - 8- تشجيع الشباب على التوجه إلى الفلاحة وتطوير العمل فيها.
 - 9- ضمان التنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية عبر إعادة التشجير والحفاظ على البيئة وحماية السدود.
 - 10- العمل على تحديث المستثمرات الفلاحية وتكثيف المحاصيل الزراعية.
- وفي الأخير أستطيع أن أقول بأن القانون قد جاء لحماية العقار الفلاحي والحفاظ عليه وكذا لضمان ديناميكية حقيقية من أجل الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية وذلك بتسخير الوسائل القانونية لتأيير الممتلكات الفلاحية وحشد الطاقات داخل القطاع وفي محيطه مع تدعيم إجراءات التشجيع على البحث والإبداع لتحسين مردود الإنتاج الفلاحي ونوعيته، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود بودراجي والكلمة الآن إلى السيد ناصر مقراني.

السيد ناصر مقراني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، (أزول فلاون).

سيدي الرئيس،

نحن اليوم بصدد مناقشة قانون يتصل بأقدم مهنة عرفها الإنسان ولها أبعاد على الأمن الغذائي وحتى على السيادة.

ذلك ما جعل الدولة تنتهج منذ الاستقلال عدة آليات لتسيير الأراضي الفلاحية بدءا بالتسيير الذاتي ومرورا بالثورة الزراعية وأخيرا قانون الإصلاح الزراعي في الثمانينات الذي أعطى حق الاستغلال دون الملكية.

إن مازاد من تأزم أوضاع القطاع هي المضاربة من جانب بعض الفلاحين الذين تنازلوا عن حقهم في الاستغلال لأشخاص آخرين.

إذا كانت الدولة قد تخلصت من مشكل الأملاك الفلاحية الشاغرة عام 1981 بالتنازل عما يقارب نصف مليون مسكن بسبب عجزها عن تسييرها فإنها مازالت لم تجد الحل الأنسب لتسيير الثروة الفلاحية وهي الأرض ولماذا؟

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

هل هذا مشكل سياسي تاريخي أم هو مشكل اقتصادي؟ نعلم أن الأراضي الفلاحية كانت بيد أشخاص لهم مشاكل مع الثورة فهل ستتنازل لهم كما تنازلت عن السكنات للأشخاص الآخرين؟

هل هذا مكمن الحرج؟ كون الثورة قامت من أجل الأرض واحتضنها الفلاح فلا يمكن إذن أن يستفيد منها ناهبها!

آن واحد.

أشكركم سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر مقراني وأحيل الكلمة الآن للسيد حسين داود.

السيد حسين داود: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس، لا تكون مداخلتي حول المشروع في حد ذاته إنما سيكون المداخلة حول محيط ما يدور حول المشروع.

ليس إجحافا في حق هذا القانون أو تقليلا من أهميته أو نكرانا لقدرات هذه الهيئة الموقرة أي وزارة الفلاحة، ولكن هذا القانون يعتبر الملاذ الآمن والطريق الصحيح وجاء لإبعاد كل الشوائب والعراقيل التي ممكن أن تعرقل مسيرة التنمية الفلاحية في هذا الوطن العزيز علينا.

كيف لا والجزائر أعطت ووفرت وسهلت وأدارت كل الجوانب الناجحة لخدمة فلاحتنا في هذا الوطن، ضخت أموالا طائلة للدعم الفلاحي، وتسهيل عملية القروض والدعم للعتاد الفلاحي، وإعطاء الآبار وبناء السدود وتوصيل خطوط الكهرباء للأراضي الفلاحية وزيادة دعم الفلاح في السعر المقدم إلى الدولة لشراء منتوج الفلاح من قمح وشعير بأسعار مقبولة مدعمة حتى يكون الفلاح مرتاحا من حيث ما يقدمه من إنتاجه.

إن الدولة، سيدي الرئيس، تعمل بكل ما لديها من مجهودات وإمكانات هائلة واعية بمسؤولياتها المتاحة على عاتقها.

الدولة وفرت الإمكانيات والقوانين وبمجهود السيد وزير الفلاحة وأنا أعرفه جيدا نظرا لاستيعابه للملف الفلاحي لكنك، سيدي الوزير، لك مسؤولية كبيرة أمام هذا الوطن وهذه الأمة الكريمة، أن تحقق لهذه الأمة ما تطمح إليه وهو الاكتفاء الذاتي فلا نكون، سيدي الوزير، مستقلين استقلالاً كاملاً إلا إذا أكلنا مما ننتج فلا خير لأمة تأكل مما لا تنتج ولا استقلال لأمة تأكل من وراء هذا البحر.

مشكل اقتصادي، بحيث لو تتنازل الدولة عن هذه الأراضي للأشخاص ستولد بورجوازية متنامية جديدة في قطاع الفلاحة سيصعب استئصالها.

أمام هذا الإصرار من الدولة للبقاء كمالك للأرض والمتحكمة في تمويل الاستثمار عن طريق البنوك العمومية والخاصة هل حصل إقلاع حقيقي في القطاع؟ كيف يمكن تصور استثمار فلاحي يحقق المردودية المرجوة في نشاط محفوف بالمخاطر وغير مضمون للنتائج مادام أنه مازال مرتبطا بالأمطار الموسمية؟

كيف يمكن تصور موقف المستثمر الجزائري أو الفلاح في ظل إدارة الدولة في التوجه نحو الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات التي يدور الحديث عنها حول انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وكذا اتفاق التجارة الحرة مع المنظمة العربية؟

كل هذا مع إضافة جهود الدولة الخاصة في إطار اقتصاد السوق الذي يضع جانبا الإجراءات الحمائية حتى يبعث برسالة اطمئنان للمستثمر الأجنبي الذي نريد منه أن يأتي لخلق الثروة وإضافة قيمته وليس لتغذية أو تفريخ الريع.

السيد الرئيس،

أريد أن أختم كلمتي ببعض الانشغالات حول مشروع القانون المقترح، فعند إعداد هذا المشروع: هل استمعت الإدارة الوصية إلى كل الأطراف الفاعلة والمتدخلة في القطاع؟

هل أشركتهم في إثراء المشروع بالكيفية التي تقلل من عيوبه وتوفير فرص تطبيقه بسهولة وبنجاح بعد إصداره؟

هل الفلاح المعني بالقانون مقتنع بأنه شارك في تعديل القانون أم انفردت الإدارة لوحدها بفرض هذه الأحكام الجديدة؟

بالنسبة للشريك في الاستثمار الفلاحي، ماهي شروط إدخال الشريك كمستثمر؟

هل يكفي فقط إشراكه بالمال في إطار جلب رؤوس الأموال أم يجب فيه أن يكون فلاحا يفيد بخبرته؟ أي توفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا في

ما يحتاجه الإنسان في حياته.

وحتى نستثمر هذا القانون ونستفيد منه بأكبر قدر ممكن، يطيب لي أن أعرض عليكم بعض الاقتراحات التي ستوفر الجو المناسب لتطبيقه وسألخصها، سيدي الرئيس، كالتالي:

1 - تقييم برنامج الدعم الفلاحي واستنباط الإيجابيات مع معالجة السلبيات فليس كل عملنا كاملاً.

2 - العناية بالفلاح اجتماعياً وصحياً وذلك بمواصلة التجربة الرائدة في البناء الريفي التي لن يكتمل نجاحها ما لم تواكبها برامج أخرى كفك العزلة بتطوير شبكة الطرق الريفية وتوفير النقل، إضافة إلى بناء وتأهيل الهياكل الصحية والتعليمية حتى يتمكن الفلاح من الاستقرار في أرضه والتفرغ لخدمتها.

3 - منح الأرض لمن يخدمها وهذا بوضع إجراءات صارمة يتم بموجبها دراسة الملفات مع إشراك الأجهزة الفاعلة في الميدان الفلاحي.

4 - تشجيع ذوي الاختصاص الفلاحي بمنحهم الأولوية في الاستفادة من الأراضي الفلاحية.

5 - تمديد فترة استغلال الأرض لمدة أكبر تمكن الفلاح من برنامج نشاطه في ظروف مريحة.

6 - منح الأحقية لورثة الفلاح الراغبين في العمل لمواصلة الاستغلال حتى نضمن الاستقرار.

7 - العمل على رفع بعض العراقيل التي تعترض الفلاح كمنحه رخصة حفر الآبار ودعم المواد الأولية كالأسمدة والمزوت والبذور.

8 - وضع استراتيجية محكمة لتسطير وتنفيذ برنامج الاكتفاء الذاتي، فنحن نستهلك ما ينتجه الآخرون، وإذا لم نعالج هذا الأمر ونوفر متطلباتنا الغذائية فلن نحقق الاستقرار، ويتشقت جهودنا في سبيل توفير احتياجات المواطن من السلع الاستهلاكية، خاصة ونحن نلاحظ التزايد المستمر في النمو الديموغرافي الذي ينتج عنه استهلاك أكبر.

9 - إحياء برنامج مكافحة التصحر لحماية أراضينا من الرمال، وإعادة استصلاح الأراضي

نزاهتك - سيدي الوزير - وكفاءتك وقدرتك وتجربتك في العمل الفلاحي أمل هذا المشروع، ومن خلاله أرى أن هذا المشروع يتوج بعمل أكثر منه وهو التنظيم الفلاحي فأرض متيجة يجب أن ترجع للإنتاج الوفير للحوامض والفواكه والخضروات وأرض الهضاب العليا يجب أن ترجع إلى الإنتاج الوفير للقمح والشعير وكل منطقة ولها اختصاصها فيما يخص المنتج الذي يليق بها.

وزارتكم ليست وحدها، سيدي الوزير، المعنية بل وزارة الري كذلك معنية ولها دور كبير في الدعم الفلاحي في الجزائر ووزارة التعليم العالي ووزارة السكن ووزارة الطاقة وغيرها من الوزارات.

سيدي الوزير،

لا نحتاج أن نستورد الفواكه ولا البطاطا من دول كانت وراءنا وأصبحت تظاهي الدولة المتقدمة، وإن كان عندنا هذه السنة فائض من البطاطا أعطانا الله أرضاً خصبة وإمكانات مادية هائلة فما الذي ينقصنا حتى نحقق استقلالنا الكامل بالاكتفاء الذاتي لأكلنا؟

سيدي الوزير،

لقد استبشر المواطن والفلاح الحقيقي خيراً عندما بلغ مسامعه أن الحكومة ستصدر قانوناً ينظم العقار الفلاحي، هذا القانون الذي طال أمده وكاد أن يصبح حلماً صعب المنال.

ونحن اليوم نجزل الشكر لحكومتنا التي رفضت الغبار عن هذا الملف وأعادته إلى الواجهة حتى يتمكن الفلاح الحقيقي من ممارسة حرفته في وضع قانوني مريح دون أن يخاف عواقب الزمن وتقلباته.

لقد اعتدنا عند سماعنا كلمة الأرض أن نربطها بالتاريخ وهذا بحكم تربيتنا المدنية التي تلقيناها في حياتنا والتي رسخت لدينا فكرة أن الأرض هي العرض والتفريط فيها جريمة لا تغتفر، فهي مسقية بدماء الشهداء قبل عرق الفلاحين، فكان لزاماً علينا أن نوليها الأهمية القصوى ونبجلها على غيرها من القطاعات الأخرى، فهي أساس التطور وعصب الحياة الاقتصادية وما دونها بمجرد مكملات، فبإنتاجها ينمو الحيوان وتتوفر المعيشة وهو

عبارات التهاني متمنيا من الله سبحانه وتعالى أن يعيده علينا بالخير واليمن والبركات.

سيدي الرئيس،

إن الفلاحة في بلادنا تعتبر بمثابة الرئة الثانية التي يتنفس بها الاقتصاد الوطني بعد البترول ولذا من واجب الدولة مراقبة كل الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة والعناية بها والحرص على استغلالها أحسن استغلال.

والسياسة الجديدة تجاه الاقتصاد الفلاحي لتعبير عن مدى وعي الدولة على ضرورة ضمان الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع ولا نتمكن من هذا إلا من خلال الاستغلال العقلاني لجميع الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة.

لكن للأسف قد تبين من خلال عملية الإحصاء العام للفلاحة سنة 2001 حالات جد مزرية تتمثل في إهمال كبير لمساحات فلاحية شاسعة وحتى استغلال بعض الأراضي الفلاحية لمشاريع تنموية أخرى مما تسبب في اللجوء إلى عمليات الاستيراد للمنتوجات الفلاحية الضرورية والتي كلفت الدولة فاتورة غالية.

سيدي الرئيس،

نتساءل اليوم لماذا من سنة 2001 إلى غاية اليوم - أي مدة تسع سنوات - والجهات المختصة لم تحرك ساكنا بالرغم من أن عملية الإحصاء هذه بينت الكثير من العيوب والتجاوزات والتلاعب بالأراضي الفلاحية التابعة للدولة، في نظري أنه كان بإمكان الدولة أن تتصدى لهذه التجاوزات منذ مدة وتعيد القاطرة إلى السكة؟

ومشروع هذا القانون الموجود بين أيدينا اليوم لهو دليل على مدى وعي الدولة وحرصها على كل ممتلكاتها الفلاحية خاصة الأراضي منها، وتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز لهو السبيل الوحيد الذي يقضي على جميع التلاعبات وغرس عبارة الأرض لمن يخدمها، ومن خلال هذا كله يمكن القول بأننا وضعنا لبنة حقيقية وسياسة فلاحية رشيدة تضمن لنا آفاق وتطلعات لمستقبل فلاح واعد.

التي تصحرت سابقا.

10 - تشجيع الإنتاج المحلي وإعفاءه جبائيا ليكون في متناول المواطن ويمكن تسويقه بأقل الأسعار، لأن المنتج المستورد يبقى الأرخص وربما مضاره أكثر من مزاياه خاصة من الناحية الصحية، هذا دون أن ننسى المساهمة في تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية.

11 - تفعيل دور المعاهد الفلاحية واستغلال الخبرات المكتسبة في عصرنة القطاع الفلاحي.

12 - التفكير في انتهاج سياسة الاستثمار الفلاحي ومنحها الأولوية على باقي القطاعات بما فيها قطاع المحروقات الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني، لكنني في هذا المقام أتساءل ماذا أعطانا النفط؟ وماذا أخذ منا؟ أستطيع أن أجيب وأقول بأنه بقدر ما أعطى أخذ.

النقطة 13 وهي الأخيرة، المساهمة في تسويق الإنتاج الفلاحي ببناء أسواق الفلاح مع توفير ودعم النقل حتى يتمكن المواطن من استهلاك مواد طازجة وبأسعار معقولة وفي متناول الجميع، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسين داود وأحيل الكلمة الآن إلى السيد جمال قيقان.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد معالي وزير الفلاحة والوفد المرافق له، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

إن انعقاد جلستنا هذه يتزامن مع حلول ذكرى غالية علينا ألا وهي ذكرى 05 جويلية التي من خلالها احتفلنا بعيد الاستقلال والشباب ومن خلالها أتوجه للشعب الجزائري بأسمى وأنبيل

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

إذا كان الفكر الإنساني يأخذ بعضه عن بعض، فإن التجارب الإنسانية التاريخية تمدنا بكم لا بأس به في هذا الموضوع اهتماما بالفلاحة سواء من ناحية القيام بها، أو التشجيع عليها، أو جعلها محورا للنهوض الاقتصادي الفعال، أو دفعا للأزمات الناشئة عن قلة المزروعات، فنجد مثلا في تاريخنا القريب نسبيا الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يشجع على الزراعة فيعطي الحق في الأرض لمن يزرعها مما كان منها مشاعا لا مالك لها، فقال: (من أحيا أرضا ميتة فهي له)، والأرض الميتة هي الأرض غير المستصلحة أو المعطلة عن الإنتاج، فعبر عن هذه الأرض التي لا تنتج بأنها أرض ميتة، فإذا استصلحت فقد أصبحت أرضا حية، والحق هنا في استغلالها لمن أصلحها، على أن التشجيع منه لم يكن ليقصر على الجانب المادي البحت في إعطاء الحق في استغلال الأرض لمن أصلحها أو أحيها بتعبيره الراقى، وإنما نظرا إلى الجانب الروحي في الإنسان والذي يكون في كثير من الأحيان دافعا قويا للعمل والإنتاج، فربط زرع الأرض لتأمين قوت الناس بالأجر والثوبة من الله سبحانه وتعالى حيث قال صلى الله عليه وسلم: (لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعاً، فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة)، وفي القرآن الكريم نقراً قول الله تعالى: (وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون، وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون، ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم، أفلا يشكرون) صدق الله العظيم.

ولا شك أننا نعرف جميعا تلك الأزمة التي أصابت الشرق في مطعمه والتي أشار إليها الله في القرآن مثنيا على تدبير يوسف عليه الصلاة والسلام في إنقاذ مصر من المجاعة في عهد الفراعنة لما أصابتهم سنون الرخاء وبعدها جاءت السنون العجاف السبع فكان التدبير الإنساني الذكي أن يدخر الناس من وقت الرخاء إلى أوقات الشدة،

وأن يقتصدوا في المطعم ويقللوا من التبذير والاستهلاك والتوسع حتى في المأكل، وما فعله يوسف - عليه السلام - لما أمر بحفظ المحصول من الزرع في سنبله حتى لا يتعرض للتلف، وأن يحافظ الناس على الموجود بين أيديهم، قال الله على لسان يوسف عليه السلام: (فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون).

هذه التجارب الإنسانية هي تجارب ملهمة لنا من أجل أن نستفيد منها مع ملاحظة خصوصية الزمان الذي نعيش فيه والظروف المتطورة التي لا يمكن أن تقارن بما كان في الزمن الأول، ومع ذلك فقد تم تأمين قوت الناس بما يكفل كرامتهم ويسد جوعهم عند وجود الإرادة والعزيمة في تخطي الصعاب وتجاوز الأزمات، أو عند التدبير للمستقبل.

سيدي الرئيس،

من خلال هذا كله يجب علينا انتهاج سياسة فلاحية ناجعة نضمن من خلالها أمننا الغذائي ونطور بها اقتصادنا الوطني ونصل ببلادنا إلى مصف الدول التي حققت قفزة نوعية في مجال التنمية الفلاحية،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان وأحيل الكلمة الآن إلى السيد كمال بوناح.

السيد كمال بوناح: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير والوفد المرافق لكم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون، أسرة الإعلام، السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي معالي الوزير، إضافة إلى أنه تنعدم لدي الرغبة لأتطرق للحيثيات من الناحية القانونية لأننا نعرف أن هذا قانون ونعرف أن أي منهج أو طريقة أو قانون أو استراتيجية توضع في أي بلد هو الرجوع بالدرجة الأولى إلى الآليات والكيفيات فيما

الرومان، إلى الأتراك، إلى الفرنسيين، فلم يعرف الفلاح الجزائري استقرارا ولا ملكية دامت - يعني - قرنا، قرنين، أي حضارة جديدة تلغي الحضارة التي تسبقها فالموضوع سوسولوجي كبير وبالنسبة للجزائر تتعلق القضية بالاستقرار إذ لم تعرف ما يسمى بطبيعة ملكية دائمة ومعروفة لدى الكثير من الدول.

كما قلت - سيدي الرئيس - هناك ما يسمى أو يعرف بالملكية الفردية، الجماعية العائلية ملكية العرش، الحبوس، الملكية الشائعة، الملكية التابعة للدولة والملكية التابعة للقبيلة والعشيرة والفخذ... إلخ، وبالتالي فقد حان الأوان لأن تتجه الجزائر إلى وضع استراتيجية ووضع مفهوم في قضية وإرجاع العلاقة والسكينة للفلاح في قضيته وعلاقته بالأرض، لكن معالي الوزير لدي بعض التساؤلات، معروف في أي قانون أو نظام وبرنامج أو منهجية كما قلت أو استراتيجية لابد من توفير الآليات والإمكانات، هذا سؤال الجوهري يعني هذه الإمكانات المادية وغير المادية لإنجاح هذه العملية وخير دليل على ذلك أنظر مثلا لقضية تسويق المنتج الفلاحي والزراعي بالأمس، أي بالثمانينات وأنتم تشاهدون ونحن نشهد لكم بأنكم واحد من الإطارات الكفأة في هذا القطاع وقد سبق - سيدي الوزير - آنذاك أنه رفع شعار «من المنتج إلى المستهلك» وهذا في الثمانينات والقضاء على الوسائط آنذاك المعروفة بـ (Les CAPCS- Les COFLAS - Les COFLAS...etc) لكن ترك القطاع وفتحت العملية ودخلت مجال المضاربة، وبالرغم من مرور بالتقريب أكثر من 30 سنة مازلنا لا نتحكم وأقول لا نتحكم، بالرغم كذلك من المجهودات التي تبذلها الدولة والقطاع وكذا وزارة التجارة ووزارة الفلاحة لكن توجد بعض النقائص التي نعتبرها انعكاسا على الإصلاحات في حد ذاتها، أو أنها تمس القرار السياسي في البلاد، كذلك معالي الوزير أنظر إلى الطريقة والمنهجية التي قدم بها القانون وبالنظر لوظيفتي آنذاك بحيث كنت مسيرا وبالتحديد مديرا ومهندسا فلاحيا كنا في الميدان وكنا نعمل قدم آنذاك قانون 87- 19 لكن

يخص التطبيق وليس القانون في حد ذاته لأن القوانين قابلة للتعديل والإثراء - كما نعلم - وأيضا قابلة للحذف وبالتالي فإن صلب الموضوع يمس بالدرجة الأولى الإمكانات والآليات، يعني مدى قدرة الدولة والقطاع وقدرة المجموعة الوطنية في تطبيق هذه القوانين، فمن المعروف - سيدي الرئيس - أن أي تنمية أو تطور سواء في الجانب الزراعي أو الفلاحي أو أية سياسة تتبع في عالم الريف والمجتمع الريفي حتما وبالضرورة تبقى طبيعة ونظام ملكية الأرض هما الركيزتان الأساسيتان في تحديد مستوى التطور والعصرنة والنهوض في العالم الريفي والمجتمع الريفي بصفة عامة ككل وعليه فإنه ومن المؤكد أن الجزائر قد عرفت خلال المراحل التاريخية البعيدة أشكالاً وأنواعاً وأنماطاً في مجال ملكية الأرض أو مجال خدمة الأرض أو بالأحرى علاقة الفرد بالأرض وبالتالي فقد مرت على الجزائر حضارات متعاقبة جعلت من الجزائر تتميز وتنتقل من نظام ونمط إلى آخر كالملكية الفردية والملكية الجماعية والمطلقة وكذا المقيدة وبالتالي عرفت الجزائر هذه الأنماط المختلفة مما أثر بطريقة كبيرة في مستوى ارتباط الفرد بالأرض، بل في كل مرحلة من مراحل التاريخ تظهر هذه العلاقة وتبرز وتحدد الطريقة والكيفية وحتى التفكير والتباعد والتقارب والإقبال والنفور بل إن العملية تتعدى هذا الإطار بكثير، بكثير وبكثير على غرار الشعور بالارتباط والانتماء أي يعني أن استقرار الأفراد والهدوء والسكينة والانسجام كان دائما مرتبطا بعلاقة وطبيعة ونمط الملكية الزراعية في أي بلد.

أنظر، سيدي الرئيس، إلى الحروب والنزاعات والاضطرابات والتمرد والعصيان في كثير من بقع العالم هو بالدرجة الأولى مربوط بطبيعة ونمط الملكية الزراعية أو الفلاحية؛ الملكية في هذه البلدان والتاريخ يسجل لنا على سبيل المثال أن الجزائر لم تعرف في تاريخها المتتالي عملية استقرار جراء تعاقب الحضارات والكيفية والعلاقة التي كانت تربط الفرد بالأرض منذ دخول الفينيقيين، إلى

وكذا المهنة والفلاحين وليسوا ضد هذا التمثيل بهذا الشكل فهذا المستوى وهو جهاز إداري يبدو لدى الفلاح أن عامل الحياض غائب بل يذهب الفلاح إلى أبعد من ذلك وهو متخوف من أن تحصل بعض التجاوزات أو التعسفات في حقوقه وبالتالي فهم يطالبون بأن تكون التركيبة البشرية والتمثيل في هذا الديوان من الممثلين الرسميين والمختصين وذوي الاختصاص على غرار الفلاحين الجزائريين إضافة إلى الغرفة الفلاحية وإضافة إلى ممثلي الإدارة ويلجؤون ويؤكدون على أن العملية والتمثيل يكونان على مستوى كل ولاية لأنه إذا وقع نزاع أو تجاوز أو احتقان يقال أن لكل ولاية خصوصيتها وسوسيولوجيتها، نعم، وبالتالي فإنهم يؤكدون على هذا الجانب؛ وفيما يخص الجانب الثاني فهم يتكلمون - أظن وقد سبقني زميلي السيد ناصر مقراني - في تدخله - فيما يتعلق بقضية الشريك فالسؤال المطروح لدى الفلاح، لا عليه فلا بد من الالتجاء إلى الخبرات والتجارب والأموال وعلينا أن ندع القطاع يتطور مثله مثل القطاعات الأخرى، يطرح السؤال دائما عن طبيعة الشريك والمقصود من ذلك هو جلب رؤوس الأموال الأجنبية يعني والمقصود من ذلك الخبرة والمال والتجربة والكفاءة أم المقصود من ذلك هو واجب توفر العنصر الهام والأساسي على أساس أنه فلاح يعني لابد أن يكون هذا الشريك فلاحا وهو شرط أساسي أو أنه يمتن المهنة أو أنه من عالم الريف أي لا يكون بعيدا عن المجال لكي لا يعتبر طفيليا أو أناسا خاصيتهم ربح المال عن طريق استغلالها وبأموالهم يدخلون بسهولة إلى هذا القطاع الاستراتيجي والهام، وعلى هذا الأساس يمتن المهنة ويكون متخصصا في الفلاحة وبالتالي يجب توفر شرطين أساسيين وهما المال إضافة إلى الخبرة والاختصاص يعني أن مفهوم الشريك هو المرافقة - كما جاء في أكثر تدخلاتكم - وفي شرح مفهوم مرافقة الفلاح كذلك فإن الشريك هو مرافقة الفلاح وإعطاء الفرصة للتطوير والارتقاء بالمهنة وعالم الريف والشريك هو أصلا فلاح يمتن الفلاحة ويعيش بتقاليد وعادات

في غياب آليات وإمكانات المتابعة والمراقبة من طرف الدولة جعل هذا العمل وهذا القانون أكثر من 23 سنة غير كاف ولا في مستوى طموحات أو انشغالات المجموعة الوطنية، كذلك هناك سؤال أطرحه معالي الوزير، اليوم وبالدرجة الأولى هل لدينا من حيث هذا القانون ونحن لسنا ضده فنحن نركي ونثمن ونشجع كما قلنا ولا بد من وضع آليات وقوانين تجعل من فلاحنا الجزائري يستقر وكذا فلاحتنا. لكن، معالي الوزير، أطرح تساؤلا يتمثل في: هل لدينا الإمكانيات والآليات الكافية لتطبيق ومراقبة ومرافقة الفلاح الجزائري؟ وبالتالي التوجه إلى تطوير الفلاحة والزراعة وتحسين ظروف المجتمع الريفي وبالتالي الارتقاء إلى مستوى أعلى وأحسن.

لدي انشغالات بعض الفلاحين المختصين في القطاع وتتمحور وتتعلق بقانون 87 - 19 سيدي الوزير، بحيث يعطي هذا القانون للفرد أو الفلاح الجزائري الفرصة بأن يستثمر في الأرض، فوق الأرض حسب ما ينص القانون على ذلك وهذا مثل الاستثمار في البساتين، غرف التبريد، أعطى هذا القانون الصلاحية للفلاحين على أساس الملكية للدولة ولكن فوق الأرض فلدى الفلاح أو المستثمر إمكانية القيام أو إنجاز بعض المشاريع مثل الاستثمار في البساتين، غرف التبريد والسكنات الريفية المنجزة من طرف الفلاح، وبالتالي وفي إطار القانون السابق عند حدوث نزاعات أو اختلالات أو سوء تفاهم يلجأ الطرفان يعني الإدارة والفلاح إلى جهة مستقلة ومحيدة وهي العدالة، وعليه، فقد كان الفلاح في القانون السابق يعتقد أن حقوقه مضمونة من هذا الجانب أما التخوف اليوم هو - يعني وهذا من بين انشغالات الفلاحين - يقول بعضهم إن الأمر يبدو مغايرا على غرار إنشاء ديوان العقار هذا الديوان وكما يعلم الجميع أن تركيبته البشرية تتمثل في خليط من اتحاد الفلاحين، الغرف الفلاحية والإدارة أظن ذلك إن لم أخطئ فهو خليط من ممثلي الغرف الفلاحية واتحاد الفلاحين والإدارة؛ هؤلاء يمثلون القطاع

أرض الواقع، فمثلا في ميدان الحبوب وصل الإنتاج للسنة الماضية 2009 إلى 61 مليون قنطار من الحبوب بنوعيه الصلب واللين ونلاحظ ولأول مرة تصدر الجزائر أول شحنة من مادة الشعير نحو بلد أوروبي ولهذا نطلب من سيادتكم دعم هذا القطاع بالوسائل اللازمة إلى غير ذلك حتى نساهم في الحد من الفاتورة الغذائية وآلات الحصاد التي كانت ومازالت مكلفة جدا وتصل إلى ما يعادل 02 مليار دولار في السنوات الماضية.

بالإضافة إلى ذلك نطالب السيد الوزير بإعداد بطاقة فلاحية لكل منطقة وخصوصيتها مع تقديم الدعم المناسب وفق إجراءات تنظيمية بغية تحقيق نجاعة أكثر في الإنتاج الفلاحي، أي مناطق الجنوب والحوامض والطماطم إلى غير ذلك.

سيدى الوزير،

على الرغم من بعض الإجراءات الإيجابية التنظيمية التي جاء بها هذا المشروع إلا أنه لدينا بعض الملاحظات حول بعض المواد التي جاءت ضمن هذا المشروع.

فعلى سبيل المثال في الفصل الرابع المادة 24، الفقرة الأخيرة، وباعتبار أن إدارة أملاك الدولة المصلحة المؤهلة لإعداد عقد الامتياز وعليه ففي حالة الوفاة وبعد انقضاء الأجل الممنوح للورثة لاختيار من يمثلهم فإنه يستحسن أن يكون إخطار الجهة القضائية من طرف إدارة أملاك الدولة أو من طرف الورثة بدلا من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

إن إلغاء أحكام القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 08/12/1987 بموجب المادة 33 فإنه في الفقرة الأخيرة من المادة 29 لم يتم تحديد الطرق القانونية المتعلقة باسترجاع الأراضي الفلاحية الممنوحة للمستفيدين في إطار قانون 87 - 19 المؤرخ في 08/12/1987 الذين لم يقدموا طلبات لتحويل حق الانتفاع إلى حق امتياز وكذا بالنسبة للمستفيدين المسجلة حالات الإخلال بالواجبات تجاه مستثمراتهم الفلاحية أثناء تطبيق هذا القانون.

وفي الأخير نتمنى لكم معالي الوزير التوفيق في تطبيق هذا المشروع لما يخدم الاقتصاد الوطني

الفلاح الجزائري، وبارك الله فيك وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمن يحيى.

السيد عبد الرحمن يحيى: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير المحترم والوفد المرافق له، السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، أعضاء الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون العقار الفلاحي الذي جاء ليتمم القانون المتضمن التوجيه الفلاحي 08 - 16 المؤرخ في 03 أوت 2008، والذي حدد التوجه العام والمتمثل في الطبعة القانونية للأراضي (ملك الدولة) ونمط التسيير المتمثل في تغيير حق الانتفاع العام إلى نمط الامتياز، بحيث يهدف إلى تسوية وضعيات عالقة، وكذلك استقرار هذا القانون الفلاحي ودعم الاقتصاد الفلاحي بموجب التدابير والإجراءات التي جاء بها، حيث يتكفل بالأراضي المسيرة بموجب القانون 87 - 19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987.

ويأتي هذا المشروع بقانون العقار الفلاحي في ظرف يعرف حركية اقتصادية متميزة تتعلق بالاستراتيجية الوطنية لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي والتي تهدف إلى ضمان تحقيق ما يعرف بالأمن الغذائي الذي يعد إحدى مقومات الأمن الاقتصادي والذي يعد إحدى الغايات التي تريد الدولة الوصول إليها والتي تتفق مع المحاور الكبرى المتعلقة بالقطاع الفلاحي وفق المعايير الدولية.

سيدي الرئيس،

إن الملاحظ لسياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي انتهجتها وزارة الفلاحة قد أعطت بعض الثمار الأولى من خلال النتائج التي تحققت على

وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمن يحي والكلمة الآن للسيد أحمد عياد.

السيد أحمد عياد: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيدي معالي السيد الوزير،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع القانون الموضوع أمامنا يهدف إلى حماية العقار الفلاحي وبالتالي رفع الإنتاج وضمان الأمن الغذائي إلا أنني، سيدي الرئيس، أريد طرح بعض التساؤلات وبعض الملاحظات وهي كالاتي: أولاً: مشروع القانون الخاص بالأراضي الموزعة عبر 1519 بلدية حسب الفقرة الثانية، ماهي البلديات المستثناة؟ وما أسباب ذلك؟

ثانياً: يجب أن تحدد إتاوة في قانون المالية حسب طبيعة وخصوبة الأرض إذ لا يمكن أن تكون الإتاوة مطبقة على أرض الجنوب كمثيلاتها في الشمال.

ثالثاً: يمكن فسخ عقد الامتياز في حالة من الحالات المذكورة في المادة 29 إلا أنه وبالمقابل في المادة 12 بحيث يمكن أن يكون هناك رهن حق العين أي العقار أو ليس هذا فتح مجال لتلاعبات عديدة خاصة وأن القرض سيكون لا محالة من مبلغ التعويض!

رابعاً: عند عدم اختيار الورثة أو ذوي الحقوق إحدى الحالات المبينة في المادة 25 ومن أجل الحفاظ على المستثمرة وكذا حقوق الورثة أرى أنه يجب أن تطبق إجراءات المادة 26 أي إنهاء الامتياز مع التعويض.

خامساً: مدة ثمانية عشر شهراً منحت للفلاح لوضع ملفات لدى الديوان الوطني للأراضي

الفلاحية في مدة غير كافية خاصة وأن هذا الأخير لم ينصب بعد حسب ما جاء في شرح معالي الوزير. سادساً: في حالة إنهاء الامتياز، ماهي الجهة المخولة لتعويض الأملاك السطحية التي تحددها أملاك الدولة؟

سيدي الرئيس، لا يسعني في الأخير إلا أن أشكر الجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد عياد والكلمة الآن للسيد عمار حد مسعود.

السيد عمار حد مسعود: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الأخ الوزير،

زملائي الأعضاء،

أخي الرئيس،

أختصر كل مراحل الإصلاحات التي مرت بها الفلاحة في الجزائر لأروي على مسامع السيد الرئيس والأخ الوزير حكاية تختصر كل هذه الإصلاحات فمع مجيء الثورة الزراعية في مدينتنا بفرجيوة كان شاب عاطل عن العمل يلعب كرة القدم واسمه فرحات، اقترح عليه المسؤولون آنذاك لكي يساهم في الثورة الزراعية وبالفعل التحق وكون مزرعة نموذجية كما كانت تسمى آنذاك، منحوه آلة حرث لونها أخضر وجرارا أحمر وقيل له حينها بإمكانك أن تعمل بجد وأن تبذل مجهودا في خدمة الأرض وبتسديدك قيمة الأرض والمعدات مبروك عليك فقد صارت ملكك - وعمل السيد فرحات وتعب إلى أن سدد قيمة المعدات صدر قرار يقضي بإلغاء المزارع النموذجية وأقيمت بدلها مزرعة نموذجية كبيرة أو ما يعرف بلجنة تسيير وقاموا بجمع كل المعدات التي منحت سابقا للفلاحين، حضر مجمل الفلاحون في مزرعة كبيرة التي نظم بها انتخاب وصوت الجميع على صديقي السيد فرحات ليتراأس اللجنة، قيل له آنذاك هذه المرة الأمر جدي، أبدأ مجهودا لتسديد مبلغ المعدات التي جمعت من طرف كل الفلاحين ومبروك عليك فهي لك، وقام هذا

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية والإطارات
المرافقة لك،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن هذا القانون يكتسي أهمية وحساسية كبيرتين نظرا لارتباط الأمة بالوسيط والمتمثل في الأرض ارتباطا خاصا لأنها تجرعت مرارة اغتصابه منها إبان الاحتلال بالإضافة إلى أن الأراضي الفلاحية تكتسي أهمية استراتيجية للبلاد على اعتبار أنها تعتبر مصدر أمنها الغذائي ولهذه الأسباب كان لابد من الحفاظ عليها وعلى ملك الدولة للأراضي الفلاحية العمومية وتشديد العقاب على كل محاولة للانحراف بها عن مآلها، وإن نثمن الإجراءات التي جاء بها هذا القانون من تحديد مدة الامتياز بـ 40 سنة قابلة للتجديد وإقصاء كل شخص كان له سلوك مشين خلال حرب التحرير الوطنية وكل شخص يحمل الجنسية الأجنبية من أهلية الاستفادة من هذا الامتياز وكذا كل شخص سبق له وأن أبرم صفقات بشأن أراضي فلاحية عمومية وحاز على هذه الأراضي خرقا للقانون الجاري والمعمول به مع إلزام المستفيدين من هذا الامتياز باستغلالها فعليا وإلا أبطل العقد القاضي له بالامتياز، وكذا، أخيرا، إنهاء مبدأ العمل الجماعي المفروض على المستثمرات الفلاحية، ومن جهة أخرى تنص أحكام مشروع هذا القانون على تحسين شروط تمويل النشاط الفلاحي علما أن عقد الامتياز هذا يخول لصاحبه حق تقديم رهون لدى البنوك من أجل الحصول على قروض ويمكن للمستغلين أن يشتركوا حصرا مع شركاء يحملون الجنسية الجزائرية ويساهمون في تمويل المستثمرات الفلاحية وتجميع الأراضي الفلاحية محل الامتياز بما يسهل استعمال الأساليب الزراعية الحديثة تحت رقابة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية؛ كل هذه الإجراءات القانونية الجديدة التي تصدرها السلطات المعنية والمنظمة للقطاع الفلاحي تهدف إلى وضع إطار يحمي الأراضي

الأخير ببذل مجهود كبير مع المجموعة التي كانت تعمل وتسانده وقد تعب كثيرا وبمجرد تسديد مبلغ المعدات وحان وقت الفرح قيل له لا الأمر لا يناسبنا بتاتا! وكمرحلة أخيرة ظهر ما يسمى بإعادة الهيكلة في مزارع ومستثمرات فردية، قسموا عدد الفلاحين على هذه الأخيرة وقسموا لهم المعدات وعلى سبيل الصدفة وقعت آلة الحرث الخضراء والجرار الأحمر من نصيب صديقي السيد فرحات وأعادوا عملية تقييم أرضه وكل المعدات وكرروا مقولتهم بأن العملية جدية الآن، فإن سددت المبلغ الخاص بالأرض والمعدات فهي لك وإلى يومنا هذا وبعد ما التقيت به قبل مجيئي إلى هنا ناقشنا الموضوع واقترحت أن أسجل تدخلني لأستشهد وأسرد حكايتك، فإلى يومنا هذا أموره مسواة قانونيا وجيء بقانون آخر لكي نملكه فلكي لا أطيل عليكم أضع علامة استفهام وأغلق القوس وأسأل الأخ الوزير، هل سيبقى الفلاح يثق في الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة؟ هذا السؤال الأول.

ثانيا: أم أن هذا القانون سيكون نهاية للثقة الموجودة بين الفلاح والحكومة؟

ثالثا: هل أنتم متأكدون من أن هذا القانون سيكون الدفع القوي والمسكن الأخير للنهوض بفلاحتنا من نومها العميق والعودة إلى العطاء الغزير كما كانت عليه في الماضي القريب؟

رابعا: ألا ترون أن هذا القانون يعطي الفرصة للفلاحين الذين أهملوا الأرض وعاثوا فيها فسادا للتخلص منها والتنازل عنها لأصحاب المال الذين طال انتظارهم للاستثمار في هذه الأرض الخصبة التي ملئت سياسة البريكولاج؟ شكرا معالي الوزير وشكرا سيدي الرئيس وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار حد مسعود، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد توهامي بومسلات.

السيد توهامي بومسلات: شكرا سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم،

السيد العمري لكحل: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، وصل اللهم وسلم على أفضل نبي أخرج للعالمين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الفاضل وزير الفلاحة والتنمية الريفية والإطارات المرافقة له، زميلاتي، زملائي الأفاضل أعضاء المجلس، السيدات والسادة أسرة الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يشرفني أن أكون أحد المتدخلين في هذا المجلس الموقر، لأبدي بعض الملاحظات حول قطاع لا يقل أهمية عن باقي القطاعات، ويأتي في المقدمة قطاع الفلاحة الذي بدونه لا يمكن للحياة أن تستمر، بل لا حياة بلا فلاحة. السيد الرئيس، إن الزراعة في بلادنا تشكل قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، كما أن المساحة الصالحة للزراعة لا تتجاوز 04% من المساحة الإجمالية، ويشكل القطاع الزراعي حوالي 25% من اليد العاملة، هذا في عام 1999 مقابل 60% في سنة 1967؛ وتغطي الحبوب نسبة 45% من المساحة الزراعية، ناهيك عن إنتاج الحمضيات والكروم والبقول والخضر الجافة. سيدي الرئيس، هناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للزراعة، تتمثل في العجز الغذائي وتفاقمه وتحقيق إنجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية، وهندسة الجينات مما يفيد الزراعة والأنشطة المرتبطة بها بحثا وتطويرا وإنتاجا مما يؤدي إلى تنامي أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في التصحر وتلوث التربة والمياه وتدمير المراعي. وكما هو معروف فإن الإنتاج الزراعي يخضع للتقلبات المناخية التي يتميز بها وطننا، ويتغير من سنة إلى أخرى، ويتوقف الإنتاج على الهطولات المطرية، في حين أن المساحة المسقية لا تزيد عن 420000 هكتار.

الفلاحة من الهدر والتحويل، كما تسعى الدولة من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى رفع قدرات الإنتاج الوطنية وتحقيق بذلك الأمن الغذائي وحتى يتسنى لنا تطبيق هذا القانون في كنف الشفافية والوضوح بعيدا عن ردود الأفعال وللحد من النزاعات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات التي أراها نوعا ما غامضة في المشروع وأولها: ما مصير المستثمرين من المزارعين الذين تحصلوا على حصص في المستثمرات الفلاحية بموجب التعليمات الوزارية الشهيرة الصادرة سنة 2002؟ وماهي الطبيعة القانونية لتنظيم المستثمرة فهل هي شركة مدنية للاستغلال؟ أم هي شركة ذات أسهم محدودة؟ يعتقد - سيادة الوزير - بعض المستفيدين بأنه مجرد التذكير بحق الرهن لدى البنوك غير كاف نظرا إلى ضعف الضمانات المقدمة، سيادة الوزير ماهي الإجراءات المكتملة لرفع هذا التخوف لدى المستفيدين مع إلزام البنوك بقبول هذا الرهن في منح القروض المالية؟ ما قبل الأخير، حتى نمكن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية للعمل في أحسن الظروف لا بد من الإسراع في تقديم قانون خاص بالعقار الفلاحي. وأخيرا معالي الوزير، لاحظنا في السنوات القليلة الماضية لجوء السلطات المحلية إلى طلبات اقتطاع أراضي فلاحية من أجل بناء المشاريع التنموية؛ وهذا بدون بذل جهد في إيجاد أو البحث عن وعاءات عقارية لإنجاز هذه المشاريع، فرجائي معالي الوزير أن تكونوا صارمين في منح الموافقة لهذه الطلبات حتى نحسن هذه المساحات الفلاحية ونضمن ديمومة النشاط الفلاحي. وفي الأخير معالي الوزير، نشكركم على كل هذه الجهود المبذولة في الميدان ومن خلالكم كل إطارات وزارة الفلاحة على الجهود المبذولة ونتمنى لكم التوفيق والنجاح خدمة للفلاحة وللوطن وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد توهامي بومسلات والكلمة الآن للسيد العمري لكحل.

الوطني وحتى على المستوى القومي، في وقت أصبح فيه التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية ولم تستطع هذه البلدان حتى الآن رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية أن تتوحد في كيان جامع بالمعنى الحقيقي، بل ظل الطابع الشعاري هو الغالب على تلك الوحدة وهو ما منعها من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى في نفس الوقت إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وزاد من الفجوة الغذائية.

سيدي الرئيس،

من هنا فإنه بات من الضروري أن تتحدد آليات بشكل أفضل وأن يكون الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني، فبالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية يمكن زيادة إنتاجية الزراعة بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء، وتحقيق ذلك يتطلب في الأساس دعم التكامل الاقتصادي الزراعي والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية والحد من حالة التنافر والتضارب.

نرى أن مشكلة العجز الغذائي وتداعياتها على الاقتصاد الوطني لا تحل بالاعتماد على الغير وإنما بالاعتماد على الذات والإصرار على وضع وتنفيذ استراتيجية محكمة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

وأي استراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية يتطلب منا معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وتحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية على المستوى الوطني لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا وتنمية التجارة البيئية، والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية.

وبكل موضوعية، سيدي الرئيس، فإن الفلاحة في بلادنا قد تعرضت للعديد من الهزات نتيجة فرض سياسات أريد لها أن تكون، وبمرور الزمن أثبتت فشلها، فانطلاقا من التسيير الذاتي في سنة 1962 إلى قانون 87-19، كلها كانت عبارة عن تجارب ولم تأخذ مسارها الصحيح، مما نتج عنه اختلالات في الاقتصاد الوطني، وعدم تأمين متطلبات الغذاء والحياة للسكان وقد أنهك الخزينة العامة للدولة بتخصيصها مبالغ مالية من العملة الصعبة كل سنة وفي بعض السنوات جعل حوالي 1/3 عائدات البلاد من العملة الصعبة توجه لاستيراد الغذاء، وهو عبء كبير يقع على عاتق الاقتصاد الوطني ويضعف أرصدة الدولة وتتعزز مديونيتها وتبعيتها الاقتصادية والسياسية للبلدان التي تستورد منها، يضاف إلى ذلك أن الموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون على حساب تلك المتخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو، وينعكس هذا سلبا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع القانون الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة الذي نحن بصدد مناقشته، جاء ليجعل حدا لما تعانیه فلاحتنا، وأكبر دليل على ذلك قانون 87-19 الذي سيلغى تماما بعدما طال أمده والذي دام قرابة 23 سنة، في اعتقادي أن هذه المدة طويلة وطويلة جدا نظرا لما عاشته مستثمراتنا الفلاحية من فوضى وإهمال وتسيب وغياب تطبيق المكننة الزراعية، بعدما أخذت طريقها نحو الأفضل قبل صدور هذا القانون، بل صار بعض أصحاب المستثمرات الفلاحية في أشد الحاجة حتى إلى قوت عيالهم مع العلم أنهم يوجدون فوق أخصب أنواع الأراضي أو أراضي ذات جودة عالية وتقدر بـ 2.5 مليون هكتار.

كما أن حالة التجزئة التي تعيشها مستثمراتنا ترتبط بشكل كبير بمشكلة العجز وكذا انعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملية على المستوى

السيد الرئيس،

جاء في نص مشروع القانون النقطة السادسة مبدأ تشجيع تجميع الأراضي، لو نظرنا إلى عهد سابق ونظرنا إلى الدول التي تنتج الحبوب والمهيمنة على السوق الدولية لهذه المادة نجد أنها تمتلك أو تستغل مساحات شاسعة من هذه الأراضي وذلك بما يسهل العمليات الزراعية والتحكم فيها جيدا ويزداد بذلك المردود والإنتاج، لا أن تكون عبارة عن قطع أو أجزاء.

ومن هذا المنطلق فإن هذا المبدأ ينبغي أن يشجع ويعزز بعوامل تحفيزية، ووضع آليات تصب كلها في هذا المنحى.

السيد الرئيس المحترم،

إن مسؤوليتنا كبيرة ألا وهي إطعام النسل المتعاظم النمو مع الأخذ بعين الاعتبار واجبنا نحو إيجاد وسائل لوضع تزايد السكان العددي لذا يجب تطوير طرق إنتاج زراعي مستدامة، وواجب تدخل الدولة من حين لآخر أصبح ضروريا، ففي الحرب العالمية الثانية أخذت الحكومة الأمريكية على عاتقها نظام تقديم الدعم المالي لإنتاج الحبوب مما أدى إلى فائض هائل في الإنتاج وهذا ما لوحظ في بلادنا عندما قدم هذا الدعم للفلاح، هاهي الجزائر تصدر مادة الشعير لأول مرة منذ 43 سنة بعدما غيب هذا الدعم.

والمثال الثاني على ذلك، هو مراقبة السوق وضبطها عندما تدخلت الدولة لضبط سوق البطاطس بعدما سادت الفوضى وأصبح المستهلك عاجزا عن الحصول عما يحتاجه من هذه المادة، وبذلك فتدخل الدولة في شؤون عالم الفلاحة أمر لا مناص منه، وألا ينظر للفلاحة بأنها مجرد بذر البذور في التربة وتركها تحت الظروف الطبيعية حتى يحين وقت حصادها، وينظر للفلاح على أنه ذلك الإنسان المتخلف أو أنه إنسان من الطبقة السفلى، غير أن الواقع شيء آخر، فالزراعة في البلدان المتقدمة هي التي يتم فيها استخدام إنتاجية جديدة عصرية، مما يؤدي إلى إشباع رغبات السكان ثم الخوض في آليات التعليب والتخزين والتصدير، هذا هو -سيدي الرئيس- التحدي الذي ينتظرنا.

فمسافة ألف ميل تبدأ بخطوة وقد ضيعنا كثيرا من الفرص والوقت فلنتدارك ماضع منا، حتى لا ينطبق علينا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ويل لأمة تأكل مما لا تزرع وتلبس مما لا تنسج».

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد العمري لكحل، وبتدخل السيد العمري نكون قد مكنا جميع الراغبين في التدخل من أخذ الكلمة، شكرا لهم جميعا؛ أسأل السيد الوزير هل لديه الجاهزية لكي يرد الآن على الأسئلة التي طرحت؟ الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسادة الأعضاء المتدخلين.

في الحقيقة لما قلت إنني جاهز لكي أجيب مباشرة فلأن السادة الأعضاء سهلوا علي الأمور بصفة كبيرة جدا.

سجلت بارتياح كبير كل التشجيعات المقدمة من طرف السادة الأعضاء وأحسست خاصة أنني أشاطر الرأي مع كل المتدخلين حول أهمية الفلاحة وأهمية التنمية الريفية وأهمية رفع التحدي لتحسين أمننا الغذائي، إذن هناك جانب من التفاهم بيننا وأحسست وفي كل التدخلات أنه توجد إرادة وإرادة كبيرة لتقوية هذه المسيرة لأنها إرادة تسير مع تقوية السيادة الوطنية والأمثلة كثيرة لتجعل ردا جماعيا هاما جدا فليس هو برد الوزارة فقط حول هذه القضية، أما المشاكل الأخرى التي تطرح ماهي إلا مشاكل موضوعية وأسئلة موضوعية وأسئلة ممكن لنا أن نتعرف على بعض الوقائع ونتقاسم الرد عليها، بعض المتدخلين الأولين تكلموا عن التشخيص وعن التقييم فقد ارتحت لأن المتدخلين الآخرين قد أعطوا تشخيصا دقيقا إذ ورد من طرف البعض الآخر منهم مكتوبا وقد تكلموا حتى عن التشخيصات الموجودة، ففي الحقيقة الواحد يرد على الآخر ونحن متقاسمون هذا الرأي، أما التشخيص في عدة جوانب فقد قمنا به ولعدة

فعل شيء (المساكين) المعوزين، وأنا دائما في تساؤل كيف لي أن أقول له من جهة إرفع التحدي من أجل الأمن الغذائي وأنتظر إلى أن يصير متعاملا اقتصاديا قويا وهو يعمل معنا لتقوية إنتاجنا وإنتاجيتنا وأن يكون هو الجندي الذي يعمل دائما إلى الأمام لكي يحسن الأمور ومن جهة أخرى نتكلم عن الفلاح بصفته شخصا غير قادر ومسكينا وقد تدخل أحدكم في هذه القاعة وقال إذا نظرتم إليه بهذه النظرة فإنه لن يواصل عمله الجاد، وكان تحديا أن نكون قادرين، وكان الجواب لزاما أن يكون بأسرع ما يمكن حتى إن بنيت القدرة المستدامة وإن كان رد الفعل إيجابيا سيعود الأمل وتوضح الرؤية لدى المنتجين الاقتصاديين ولتمكينهم من القول بأنهم الآن قادرون؛ لأن الأشخاص الذين يعتبرون الفلاحين قادرين يتكلمون بصفة ظرفية، لديهم الحق، ففي موسم من المواسم مثلا نلاحظ نقصا في بعض المواد ويشتكي المواطنون إثر ذلك؛ لا عليه، نجده أمرا موضوعيا ولكن لما تكون مبنية لعدة سنوات أقول لإطاراتي إنها مؤامرة، فهذا الأمر الذي جعلهم غير قادرين، فلماذا تتواجد وحدات التكوين إذن؟ كانت لدينا وحدات تكوين أخذها الآخرون فإن كنت غير قادر فلماذا تستثمر في البذور؟ وكانت لدينا وحدات التكوين في البذور وأزيحت فإن كنت غير قادر لماذا؟ تعمل في وحدات التبريد وعندما تجملها كلها ونقوم بعملية التشخيص تجد أن السؤال يبقى دائما مطروحا والسبب يعود في ذلك إلى سوء التشخيص أو إلى العمل غير الجدي أو أمر آخر، وأنا أحاول أن أجيب بصفة غير مباشرة على كل الأسئلة المطروحة، لأن السؤال الثاني لما يقول صاحبه أن التشخيص يقدر بمليون ومئة ألف مستثمرة على مستوى الجزائر، فللحكومة 174 مستثمرة نموذجية والباقي بما فيه المستثمرات الفردية والجماعية والمتمثلة في 96 ألفا والباقي خواص ويسيرون بطريقة خاصة، إذن لدينا في الجزائر قطاع إنتاجي خاص ولا وجود للقطاع العمومي؛ كلهم خواص، فأين نجد الفرق؟ الفرق نلاحظه في تأطير العملية الإنتاجية، كلما كان الربح السريع عند الخواص

سنوات وهو يتقوى في بنائه وحتى بالنسبة للبعض الذي يتساءل عن الاستراتيجية وعن السياسة الموجودة أقول والدليل على ذلك هي السياسة الوطنية المكرسة في قانون التوجيه الفلاحي المكرسة في خطاب السيد رئيس الجمهورية ببسكرة فهل تتذكرون ذلك؟ إذن عندنا سياسة وعندنا كذلك استراتيجية مكتوبة كذلك وفي المجلس الشعبي الوطني قلت لهم إنه بحوزتنا حتى التكتيك.

متى نقوم بتقديم الأمر ومتى نؤخره؟ الأمر الآخر يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الواقع بكل خصوصياته وهذا الأمر لا نستطيع أن نفر منه لأن أمورا كثيرة قيلت وأنا أوافقها ولكن إذا أردت الوصول إليها يجب تبنيها، أولا، إذن من هذه الناحية نحن نشاطر كل ما ورد في تدخلات مساء هذا اليوم أي أغلبها ولذا أنا أعبر عن سروري وبالسهولة التي ربما أتجاوب معها؛ إذن لدينا سياسة واستراتيجية وطرق عمل وبدأنا ننفذ بداية ورقة الطريق كما يقال فهي موجودة وعلى مدى متوسط يتراوح بالتقريب 25 سنة ولكن لدينا برنامج ومخطط سوف ينجز للخمس سنوات الجارية 2010-2014 فكيف نصل؟ النقطة الثانية، وبينما كنت أستمع لتدخل الإخوة تذكرت حينها نشرة الأخبار التي بثت على الساعة الواحدة ظهرا بحيث أدرج من بين العناوين أحداث البويرة المتعلقة بالحصاد وسئل أحد الفلاحين هل جاء المحصول جيدا ووافرا هذه السنة؟ فأجاب قائلاً وهو يحمل قبعته - ثم أعود بعدها للتحدث عن صديقك فرحات - إن الدعم المادي الحمد لله، وكذا الدعم المالي فحبذا لو حضر الدعم المعنوي، إنه أمر هام جدا .

ماهي المشكلة المطروحة عليّ السنتين الأخيرتين؟ ليس القرار في الآليات لأنني أباشرها أو القرارات الإدارية والتقنية والمالية، لا يوجد لدي مشكل بخصوصها، فالمشكل الكبير الذي كان يصادفنا هو عندما نقوم بعملية التشخيص على مدى 20 سنة أو أكثر تجد أن الكلام كله يتمحور في «الله غالب»، لا يمكننا فعل أي شيء، أنتم غير مؤهلين ولا يقصد بذلك نحن كإدارة بل الفلاحون، فإنهم لا يجيدون

وإذا لم نتمكن من ذلك نطلب منكم مرافقتكم على مستوى كل المراحل، هذا هو لب الطرح، لقد انتقلنا من قانون دام طويلا وعندما تكلمت عن المراحل، فيما يخص المرحلة الأولى والمتعلقة بالتسيير الذاتي جاءت في ظروف مفترضة فالقرار السيادي كان الثورة الزراعية، يمكن لنا أن نتفاهم حوله، كما لا يمكننا أن نتفاهم عليه ولكن لديه تنسيق وماذا بعد ذلك! قانون 87 جاء بعد 86 الذي كان الأمر فيه حياديا بحيث كنا في طرح آخر مختلف، أما في التسعينيات فشيء آخر، وفي وقت مضى قيل لا حاجة لنا بهذه الأراضي وبعد ذلك استرجعنا قوانا ورئيسنا المجاهد قال الأراضي لن تباع، حتى صدر قانون 2008 وتمت بعدها المصادقة عليه ونحن الآن نقدم أمامكم القانون الحالي 2010 وماهو إلا تطبيق جزئي، لأننا عندما نتكلم عن الأراضي الفلاحية فمن المتدخلين من تكلم عن التاريخ مرورا بالأتراك... إلخ ولدينا التشخيص وحتى كتاب يتكلم عن السياسة ومن أراد أن يقرأه فقد كتبناه وأدرجنا فيه كل المراحل التي تؤطر هذه الفضاءات الريفية وحتى كيف وصلنا إليه، عندنا أراضي خاصة لا يمكننا أن ننساها فعندما نتكلم عن الفلاحة فهي تشمل كل شيء، قلت لكم من بين 08.5 هكتار، 06 هكتارات تابعة للخواص الذين يجب علينا أن نؤطرهم ونرافقهم وكما هو لزام عليهم أن ينجحوا وينتجوا فإن كان لديهم مشكل ورثة فقد صدر قانون سنة 2007 ومنح لهم فرصة لتكوين وحدات لم تقسم وبالتالي يخرج البعض من مشاكل (D'indiligent).

لدينا مبدأ قانون 83-07 يمس الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية الذي يقر صراحة على مبدأ «من استصلح أرضا فهي له» فهو موجود دائما. إن وجوب التأطير الأحسن هو أمر آخر، نجد الأراضي أو الأملاك الخاصة بالدولة والتي تضم الـ 12.5 مليون هكتار التي يراد بها أن تسيير وتنتج أحسن وبها الأراضي الأخرى كالمراعي وبعض المناطق الأخرى نحن نحاول في إطار استصلاح الأراضي أن ندخل كذلك في تحسين القدرة الأساسية،

فالأمر تسيير وانعدام الربح السريع لا يجلب الخواص فيبقى الفراغ الذي يتوجب ملؤه، فإذا تواجدنا أمام مزارع صغيرة فإن الشاشة أكبر فإن نزعنا التأطير لم يبق شيء ولما نضيف له معنويا مسألة عدم قدرة الفلاحين كانت الرؤية ربما فيها خلل.

إن سياسة التجديد الفلاحي والريفي جاءت لتصح فالمشكل المطروح بخصوص السيد فرحات فإن بدأ مع مرحلة الثورة الزراعية وبالضبط سنة 1971 كما قلت لنا ونحن في 2010 وقد مضى على كل التأطيرات كما شرحت لنا وبارك الله فيك وإن لم يتمكن السيد فرحات من شراء جرار جديد لمدة 40 سنة عمل لم يستطع أن ينتج 40! سنة لم يجلب الإنتاجية! إسأله لماذا؟ حينها يقول لك لقد أعطوني ورقة خاصة بي ولم أستطع أن أذهب، راح إلى شخص آخر ووجدت أن المسألة مرت بمراحل التأطير نفسها فنتيجتها أن الشخص أصبح يملك الجرار نفسه فقط، هذا هو الطلب فقد جاء هذا القانون للخروج من هذه التخوفات التي سنبددها بالطمأننة التي سيحظى بها وهو إطار جديد يمكن له أن يعمل فيه بشفافية ولهذا أردنا أن يعمل في إطار منحه حق الامتياز المقنن.

طرح العديد من المتدخلين قبل قليل مسألة غياب الدولة ونقول لذلك الغرض وضعنا هذه الأسباب، وعندما تريد الدولة أن تتدخل يقال ما هو سبب وجودها؟ قيل ليس له عنوان الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، لا يوجد أين يذهب واستقر الحال على حاله، هنا يجب أن نخرج من هذه العملية لأن المتضرر الأول هو الفلاح الصالح الذي يريد أن يعمل وبالتالي ينتج وبالنسبة للآخرين الذين لم يريدوا الامتثال للقانون نلزمهم بتحمل مسؤوليتهم فقط، وفيما يخص تشخيصنا نجد أنهم ليس بالكثرة، إذن الطرح موجود، إذا أعيد بث مساء هذا اليوم أحداث البويرة بنشرة الأخبار وما صرح به الفلاح قائلا: اليوم ننتظر منكم الدعم المعنوي، لقد تلقينا الدعم المالي والمادي وكل ما نحتاجه حاليا هو أن تعترفوا بعملنا وما نبذله من مجهود سائرين نحو الأمام؛ قولوا لنا فقط إنكم قادرين على ذلك.

يجب أن يكون هناك تأطير وثقة بالبنفس وكذا الدعم المعنوي الذي نحن بصدد التكلم عليه ونحن كلنا شركاء وليست وزارة الفلاحة لوحدها؛ حتى النواب وحتى أعضاء مجلس الأمة وحتى المنتخبون المحليون ميدانيا خاصة لما نقول بأن الفلاحة أو التنمية الريفية تمس بالتقريب ثلثي أو أكثر من ثلثي بلديات الوطن بصفة مباشرة أو بالأغلبية، أما البلديات الأخرى كبلدية باب الواد فقد سحبت منا، أما الباقي فالكل يدخل في الحسابان مهما كانت فضاءاته كبيرة أم صغيرة من بين الفضاءات الريفية، وندخل بذلك في إطار التنمية المستدامة والمتكاملة وكما تعلمون ماهي قواعد التنمية الريفية المستدامة وقواعد التجديد الريفي التي تكلمت عنها معكم وقد شاركتمونا وبارك الله فيكم وقد لاحظتها حتى ميدانيا لأنه توجد عدة تدخلات وجهت لنا من طرف أعضاء مجلس الأمة وبصفة، تقريبا، مباشرة حول الشرح الميداني حول سياسة التجديد الريفي وأظن أنه قناعة منه فإن هذا سيشارك في تقوية أمننا وتقوية تنميتنا المتكاملة.

سأل أحدكم عن الطابع القانوني لهذه المستثمرات؟ إنها في الحقيقة شركة مدنية والمبدأ من ورائها هو أنها لا يمكن أن تفلس، بل يجب أن تعمل دائما وباستمرار مهما كانت الظروف وليس بإمكان أن توقف مزرعة بها خضروات وأشجار ونقفلها أو نغلقها لمدة سنة ثم نرجع أو نعود لها العام المقبل لأن بها مشكلا، ولذا يجب أن يكون تدخل من طرف الديوان فله الحق في ذلك خاصة إذا لم نجد بها أحدا أو أن أصحاب الامتياز لم يحركوا ساكنا، فإذا وجد مشكل عند أحدهم في المعادلة والأرض متوقفة عن الزراعة لمدة 06 سنوات نتيجة لعدم حل المشكل أمام العدالة فالمهم لدينا ألا تذهب المنتوجات سدى.

ثانيا، المبدأ المبني على هذا الأساس والأسئلة طرحت بخصوص مصير الممتلكات الموجودة بجوار هذه المزارع،

يتمثل هدفنا أن كل ما يبني فوق المزرعة أولا يجب أن يكون في إطار القانون أي مرخص، ثانيا

إذن لما نتكلم عن الفلاحة يجب أن نجمل كل ما تشمله الفلاحة، فلأخ ممثل ولاية تندوف أقول إن هذا القانون يمس فقط 12.5 مليون هكتار التي كان يعمل بها المستدمر، وقد مرت على المراحل التي أدرجناها، إذن القانون الحالي يمس فقط هذه الأراضي أما الأخرى والمقننة بقانون 83 - 18 «الأراضي الصحراوية التي هي لمن استصلحها» أو القوانين الأخرى التي توّطر هذا العقار وفي إطار قانون التوجيه الفلاحي سوف يتم تحيين هذه الأمور تماشيا مع الواقع الميداني والهدف منه كله هو الاستغلال العقلاني لهذه الأراضي سواء كانت أملاك الدولة أو حتى الخواص، وهذا الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي نحن بصدد التكلم عنه سيهتم حتى بأراضي الخواص لأنها من بين مهامه وهو الذي سوف يوّطر أي سيصبح أداة سياسة العقار الفلاحي في الجزائر أي وهو (C'est un EPIC) ويكون الوساطة بحيث يتمثل عمله في تحسين وتأطير ومرافقة كل هذه التحولات لكي نسهل الأمور ميدانيا.

قيل إنكم لم تنصّبوا إطاراته ونقول لهم إن إطاراته معروفة وهي في مرحلة التكوين منذ أكتوبر 2009 أي منذ تحيين القانون، ومنذ ذلك الوقت هم يتكفون ويحضرون لتطبيقه وحتى الأموال المسطرة للديوان فإن وزارة المالية صادقت عليها. المشاركة تكون في مجلس الإدارة الوطني، إجابة على سؤال الأخ ممثل ولاية قسنطينة، أما على مستوى الميدان فهو التطبيق فقط، لا وجود للتأويل أو قراءات أخرى، فكل تدخل يجري على مجلس إدارة الديوان.

عدة أسئلة أو بالأحرى اقتراحات تقدم بها الإخوان سجلناها ونحن نشاطر الكثير منها ولكن عندما نضع سياسة واستراتيجية وتكتيك وبرامج ثم يظهر لك بوضوح ماهي قدراتك وعندما أقول قدرات أخص بالذكر الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين فالإدارة ماهي إلا تأطير ومرافقة ومراقبة، فالفاعلون ومنشؤو الثروة هم أنفسهم، لأننا في بعض الأحيان ننساهم فليست الإدارة هي المنتجة بل الفئة الدنيا، إذن

لكننا لا نجدها في أي قانون ساري المفعول أو المعمول به عندنا؛ هذا الأمر هو تعليق صحافة، بل يوجد حق الانتفاع الدائم وعدلنا المدة بـ 40 سنة متجددة فالأشخاص أمثال السيد فرحات منذ سنة 1971 وهو مستقر بولايته فإن أضفنا الـ 40 سنة أي 80 سنة والشباب الذي نشأ سنة 1987 يبلغ من العمر حالياً 23 سنة وعندما يأتي نضيف له 40 سنة، إحسب كم يصبح عمره؟

ومن بين الدول المجاورة لنا شرقاً أو في الغرب بدأوا بـ 40 سنة غير متجددة وخفضوا المدة إلى 25 سنة واستثنائياً تصل مدة الامتياز إلى 40 سنة أما بالغرب فحددت ما بين الـ 17 سنة و 40 سنة، في الصين 30، لماذا؟ الأمر غير وارد هكذا فقط لكنهم قد قاموا بحسابات تقنية فقط، يقال لك إذا استصلحت أرضاً - ونحن هنا في أرض مستصلحة ومنتجة - وتبقى مدة 05 سنوات لكي تستصلحها والخمس سنوات التي تليها يمكنك أن تحصل على ما أنفقته فيها من مال والخمس سنوات الأخرى الباقية تحصل فيها على الفائدة.

إذا كنت في إنتاج سنوي أي تجني المحصول كل عام سواء أكان قمحا أو خضروات، معناه مدة 15 سنة يمكنك أن تحصل على المال الذي استثمرته والفائدة وتضاف لك سنتان لذلك يتكلمون عن 17 سنة، إذا استثمرت في منتج خاصيته دائمة كالأشجار أو البقر الذي يستحق العناية لمدة طويلة فالمرحلة هي نفسها، أي تبدأ بالاستصلاح والاستثمار والباقي بحيث إذا وصلت إلى 35 سنة تضاف إليها الخمس سنوات لتصل إلى 40 سنة.

هذه العملية مقننة ولما تأخذ بعين الاعتبار هذه العملية ترى أن الأشخاص ليسوا فقط السيد فرحات الذي يتوجب عليه ليس فقط أن يغير جواره بل يجب أن يشتري آلات وماكنات جديدة فيربح هو الفائدة ونربح نحن معه، في ذلك الوقت نعم، إذن طمئنه وقل له بعد سنة أو سنتين ستغير جراراتك إن شاء الله.

قال لي أحدهم: لقد قاموا بدورات أو جلسات في إطار عقود شرعية صحيحة والقانون وحده هو

عندما نتكلم عن البنائيات نتكلم حتى عن الاصطبلات وعلى كل ما ينشأ بما فيها الأشجار التي تغرس، كلها يدخل في إطار الممتلكات السطحية، إذن حتى قانون 87 والقانون الحالي أي المقدم أمامكم يرى المستثمرات كوحدة متكاملة لا يمكنها أن تتجزء، فلا يمكننا أن نقسمها: الإسطل يقع في جهة والطريق في الجهة الأخرى أي تابعا للشخص الآخر، فإذا كسرتها فإنك تكسر الوحدة الاقتصادية للمزرعة، حتى قانون 87 يقر نفس الشيء وقد أكدها هذا القانون، ما معنى هذا؟ معناه أن كل من يستثمر في هذه الأرض حبذا لو يبقى فإذا استثمر معناه له الرغبة في البقاء إلا إذا كان هدفه أن يبدل لها الوجهة، حينها يطبق عليه القانون الحالي والمعروض أمامكم، فهدفنا هو كل شخص (فلاح) يريد أن يحسن إنتاجه أو إنتاجيته ويبقى في المزرعة، إذن هدفنا يبقى وإذا وبسبب ما وهذا ما يحدث عليه القانون فإذا اضطر إلى الخروج سواء لأسباب خاصة أو أنه غفل عن بعض مواد هذا القانون فنحن أدخلنا مبدأ التعويض الذي تسيطر قيمته من طرف مصلحة أملاك الدولة، أما إذا اعتبر نفسه مظلوماً فله الحق في تقديم طعن على مستوى العدالة فهذه النقطة جديدة فالهدف الرئيسي لهذا القانون هو القيام بأمور معلومة وشاملة لدى الجميع.

السيد فرحات صديقك عندما تتكلم معه قل له إن حق الامتياز المستدام لا يوجد في الدول الأخرى، قال لك «خصوصياتنا»، حق الانتفاع يجب أن يحدد وهو دائم ولا يوجد دفتر للشروط، تعطيه الانتفاع بدون دفتر شروط وهذا الأمر لا يوجد وهذه هي الدلائل أننا كما في اتجاه آخر!

أما اليوم وإن تكلمت مع أي شخص على مستوى العالم أو على مستوى الدول، فإن حق الامتياز مقنن ومدته 40 سنة تقول له لدينا نحن أيضاً نفس الشيء ونعمل بهذه الطريقة وإن انتقلت إلى أحد جيراننا غرباً أو شرقاً بالرغم من عدم الاشتراك في التاريخ ولكننا نتقارب فإن مدة حق الامتياز طرحت قبل قليل ويعتبرها البعض قليلة ولا يمكن أن يتم تحديدها بـ 40 سنة أو 99 سنة وهي المدة الحقيقية

المتابعات والتشخيص وفي وقت من الأوقات أي لاحقاً يتخذ الموقف المقدم حالياً بين أيديكم، إنه الموقف الذي اتخذته الحكومة في هذا الإطار بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني وهو اليوم أمامكم وهو لبنة من اللبنة وهو خطوة من الخطوات التي تجعلنا نحسم أمورنا لكي نرجع في إطار طبيعي أي جعل الديناميكية التي بدأت بوادرها تظهر في إطار التجديد الفلاحي والريفي لتكون لديها الأساليب على مدى ثلاث أو أربع سنوات القادمة والتي تضع الأطر اللازمة لكي تكون التنمية مستدامة ودائمة في هذا القطاع مع العلم مرة أخرى أن هذا القانون المتواجد بين أيديكم ما أوجد إلا بأصعب فضاء ولكن قد بدأنا بالأصعب لكي يكون الباقي أسهل.

إنه أصعب فضاء توجب علينا أن نؤطره ولا ندعه على الهامش في إطار رفع التحدي لتحسين أمننا الغذائي. أشكركم على كل التوصيات وعلى كل التدخلات ونتمنى بعد مصادقتكم على قانون التوجيه الفلاحي أن يكون مصير هذا القانون إيجابياً، فسنتشارك جميعاً للعمل في تحسين هذا القطاع باعتباره استراتيجية وهاما - كما قلتم - وهو قطاع يهم كل الفاعلين على مستوى الوطن وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية وشكراً للسادة أعضاء المجلس الذين شاركوا في النقاش العام.

ستستأنف أشغالنا يوم غد الخميس 15 جويلية على الساعة التاسعة والنصف صباحاً لتقديم ومناقشة مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 03 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق 19 يوليو 2003 والمتعلق بالمنافسة؛ وأيضاً مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 04 - 02، المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1425 الموافق 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، شكراً لكم جميعاً والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة السادسة
والدقيقة الخمسين مساءً**

الذي يطبق عليهم؛ أما الباقي وهم بكثرة فسوف تفصل العدالة في قضاياهم وينفذ بالتالي القانون والأمور واضحة في هذا الميدان.

لقد سألت أحدكم لماذا حق امتياز واحد فقط؟ كما قلت لكم في البداية أثناء تدخلتي عندما تريد أن تطبق هذا القانون يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التاريخ والواقع كما هو، لك قدراتك التأطيرية وقدرات المتعاملين الميدانيين ولك تصورك المستقبلي، في هذا الإطار نقول كلما تنشأ مزرعة أو تتوزع يمكنك أن تحصل على عدة امتيازات الهدف منها أن تنشئ وحدة متكاملة وواسعة، وبخصوص الشروط تجدها في القانون أما عن رغبتك في الاستفادة هنا وهناك بدون تأطير اقتصادي في الوقت والظرف الحالي فمن الصعب أن يكون التأطير حسناً وحتى متابعتة؛ إذن اقترح القانون المرحلة الأولى التي تكلمت عنها أي يمكن أن تنشأ مزرعة وتتوسع والأولى يحظى بها الأشخاص الذين توسع عملهم وإن غاب هؤلاء بإمكان آخرين أن يشتروا ويقيموا مزارع متكاملة مع تحديد سقف عن طريق القانون ويدخل ضمن التوجهات التاريخية من جهة، لكن في نفس الوقت يجب أن تجد التوازن الذي ترافقه إرادة قوية لكي يحسن هذا القانون في النهاية العمليات الاقتصادية ويحلل ويبدأ بالخطوة الأولى حتى تمنح الفرصة للسيد فرحات الذي باشر عمله بالفلاحة قديماً لكي يدخل في طرح اقتصادي محض.

وأنها تدخلتي وكلمتي لأقول إن كل التأطير وباعتبارنا نتكلم فقط عن جانب منه لأن فيه جوانب أخرى في الفلاحة منها الدواوين متعددة المهن التي تعتبر فضاءات للنقاش ما بين كل المتعاملين الموجودين في كل المهن وعلى مستوى كل فرع، لأن أخا قد طرح سؤاله قبل قليل وأراد أن يستفسر عن مسألة التشاور؛ في الحقيقة هناك نائب بالمجلس الشعبي الوطني قد طرح عليّ نفس السؤال وقبل أن أرد عليه أجابه زميل له بأن هذا السؤال مطروح منذ سنة 1962 ونحن نتشاور عليه.

التشاور لا نعني به رأياً واحداً وشكلياً بل هو عميق ويتمثل مضمونه في المتابعات والدراسات،

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 05 رمضان 1431

الموافق 15 أوت 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587